المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

مكافحة الفساد في إفريقيا

إعداد الطالبة:

مباركية رزيقة

إشراف:

د. لخضاري منصور

2015/2014

شكر و عرفان

أشكر المولى عزّ وجل و أحمده الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أتقدم بشكري الجزيل للأستاذ الدكتور "لخضاري منصور" الذي قبل الإشراف على مذكرتي، و لم يبخل يوما بنصائحه و إرشاداته طوال مشوار إعداد المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري إلى كل من قدم لي يد العون و لو بالكلمة الطيبة، أخص بالذكر زملائي و زميلاتي و كذا موظفي و أساتذة المدرسة.

شكرا لكم جميعا

رزيقة

إهداء

إلى العزيزة الغالية .....أمي

إلى من كان سندي في الحياة.....الخال "مختار"

إلى رمز النبل و الوفاء.....ابن أختي "يوسف"

إلى وطني الجزائر

إلى كل من يعتز بانتمائه إلى إفريقيا

رزيقة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد

المبحث الأول: مفهوم الفساد

المبحث الثاني: أنواع الفساد

المبحث الثالث: مؤشرات الفساد و آثاره

الفصل الثاني: واقع الفساد في إفريقيا

المبحث الأول: مؤشرات الفساد في إفريقيا

المبحث الثاني: أسباب الفساد في إفريقيا

المبحث الثالث: آثار الفساد في إفريقيا

الفصل الثالث: استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا

المبحث الأول: المجهودات الدولية لمكافحة الفساد

المبحث الثاني: المجهودات الإفريقية القارية و تحت القارية

المبحث الثالث: المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد في إفريقيا (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالجزائر نموذجا)

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات

الملخـــــــــــــص:

يعد الفساد من أخطر الظواهر المنتشرة في العالم، ذلك لتزايد الممارسات التي أدت إلى تفاقم انتشار الظاهرة و خطورة آثارها، على الأنظمة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت الرشوة و المحاباة و المحسوبية و استغلال المنصب العام تمارس بشكل كبير ما نتج عنه أنواع الفساد المختلفة السياسي، و الاقتصادي والاجتماعي، خلف آثار رهيبة على البنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

إفريقيا كغيرها من القارات لم تنج من ظاهرة الفساد، السبب الذي جعل القارة تغرق في الفساد، حسب مؤشرات دولية، وما خلفه الفساد في القارة من فساد الأنظمة السياسية، و فقر و ضعف في التنمية، إضافة إلى مشاكل المديونية.

تسعى إفريقيا من خلال المجهودات الدولية و القارية و الوطنية، إلى مكافحة الفساد، و الحد من انتشاره و الوقاية من أخطاره، عن طريق خلق استراتيجية تلم كل المجهودات في خطة واحدة، للخروج بالقارة من هذه الظاهرة، و ذلك عن طريق التشريعات و القوانين بالإضافة إلى التعاون الدولي، وجعل الاتفاقيات الدولية والاقليمية والقارية سارية المفعول على أرض الواقع.

Le résumé

La corruption de la plus répandue dans les phénomènes du monde, de manière à accroître les pratiques qui ont aggravé la propagation du phénomène et de la gravité de ses conséquences, les systèmes politiques et économiques et sociales, où il est devenu la corruption et le favoritisme et le népotisme et les abus de l'exercice d'une charge publique grandement abouti à différents types de corruption et politique , et le Conseil économique et social, derrière les terribles effets sur la structure politique, économique et sociale.

Comme d'autres continents, l'Afrique n'a pas été épargnée par le phénomène de la corruption, la raison pour laquelle le continent est en train de sombrer dans la corruption, selon les indicateurs internationaux, et son successeur, la corruption dans le continent de la corruption, les systèmes politiques, et de la pauvreté et de la faiblesse dans le développement, en plus des problèmes d'endettement.

Afrique, à la recherche grâce à des efforts internationaux et anti-corruption continental et national, et de réduire la propagation et la prévention des risques, en créant une stratégie ponctuent tous les efforts dans un seul plan, pour sortir le continent de ce phénomène, et donc par la législation et les lois en plus de la coopération internationale, et de conclure des accords internationaux, régionaux et continentaux en effet sur le terrain.

The abstract :

The corruption of the most widespread in the world phenomena, so as to increase practices that exacerbated the spread of the phenomenon and the gravity of its implications, the political systems and economic and social, where it became bribery and favoritism and nepotism and abuse of public office exercise greatly resulted in different types of corruption and political , and the Economic and Social, behind the terrible effects on the political structure, economic and social.

Like other continents, Africa has not been spared from the phenomenon of corruption, the reason why the continent is sinking in corruption, according to international indicators, and his successor, corruption in the continent of corruption, political systems, and poverty and weakness in development, in addition to the debt problems.

Africa, seeking through international efforts and continental and national anti-corruption, and reducing the spread and prevention of risks, by creating a strategy punctuate all efforts in one plan, to get out the continent of this phenomenon, and so through legislation and laws in addition to the international cooperation, and make international, regional and continental agreements in effect on the ground.

مقدمة

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية واسعة و سريعة الانتشار، تعاني منه جميع دول العالم على حد سواء، باعتباره ممارسا من طرف الأفراد و الجماعات، وسرعان ما يتغلغل في المجتمعات فإنه يولد نتائج خطيرة و آثارا وخيمة عليها على جميع القطاعات و المستويات .

إفريقيا و كباقي قارات العالم فإنها لم نتج من انتشار الظاهرة و تفاقمها، وببساطة فإن ظاهرة الفساد لا يعرف لها سبب إلا بعد تلقي نتائجها، لذا كان غرق القارة الإفريقية في الفساد وراءه أسباب ممتدة تاريخية، إضافة إلى ممارسات الأفراد و الجماعات و الحكومات أيضا. فليس من الضروري إلقاء اللوم على جهة معينة أو أفراد أو حكومات معينة، فالفساد في إفريقيا منتشر بسبب ممارسات الفساد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، كل هذه العوامل ترجمت تفاقم حدة الفساد وانتشاره بشكل كبير في إفريقيا، و إفرازه لنتائج سلبية لا تعد ولا تحصى كانت سببا في بقاء القارة في ركب الدول المتخلفة و الفقيرة.

وقد أدى انتشار الفساد إلى تكاتف المجتمع الدولي عامة و الإفريقي خاصة، إلى بذل الجهد والتعاون من أجل إيجاد حلول لمنع الظاهرة و الوقاية من أخطارها و مكافحتها، سواء كان ذلك عن طريق الاتفاقيات أو المؤتمرات و الاجتماعات أو عن طريق إنشاء هيئات و مؤسسات مكلفة بمكافحة الفساد و الوقاية منه؛ فالاهتمام بإيجاد الحلول و الطرق المناسبة ووضع استراتيجيات ملائمة هي أولى الطرق لمكافحة الفساد و التقليل من تفاقمه و انتشاره في إفريقيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا" فيما يلي:

أولا: التعرف على ظاهرة الفساد من حيث مفهومها، مظاهرها، أسبابها، آثارها، و معرفة مؤشر الفساد في مختلف دول العالم بصفة عام و في إفريقيا بصفة خاصة.

ثانيا: معرفة مدى فساد الدول الإفريقية من عدمها، و كذلك معرفة الأسباب و العوامل التي كانت وراء استفحال ظاهرة الفساد في إفريقيا، إضافة إلى الآثار التي أنتجها الفساد على القارة من فساد سياسي و فقر و تخلف و انتشار الجريمة المنظمة.

ثالثا: وربما هذه النقطة الأهم التعرف على الأساليب و الاستراتيجيات التي اتبعتها دول إفريقيا، في محاولة منها لمكافحة الفساد، إضافة إلى الاتفاقيات و القوانين الصادرة لمكافحة الفساد العالمية منها و الإفريقية.

رابعا: نسعى من خلال دراسة موضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا" تسليط الضوء على أساليب العلاج بدل التطرق إلى فضائح و جرائم الفساد، أولا من حيث الموضوعية، ثانيا دراسة فضائح الفساد ربما لا يعطي حلا للمشكلة بل يزيدها سوءا وحدة، لذا رأينا أنه من الأجدر البحث في كيفية المكافحة بدل البحث في الفضائح و الجرائم دون التخلي عن دراسة الأسباب و الآثار لأنه في رأينا مهم من الناحية الموضوعية و العلمية للدراسة.

خامسا: نسعى من خلال الدراسة، فتح المجال أمام دراسات أخرى مستقبلية، متممة للموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

إن دراسة موضوع مكافحة الفساد في إفريقيا لم يأت محض الصدفة، و إنما كان نتيجة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

اخترنا موضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا" انطلاقا من رغبتنا في تخصيص دراسة حول إفريقيا لتتماشى مع تخصص المسار الدراسي من جهة، ومن جهة أخرى رأينا أن الفساد في إفريقيا انتشر بصورة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة، فانتابتنا الرغبة في دراسة الظاهرة و التعمق أكثر في معرفة الأسباب و العوامل، إضافة إلى البحث عن أساليب و طرق المكافحة، فاهتمامنا بالموضوع كان من ورائه هدف وهو محاولة البحث عن الحقائق و الحلول.

الأسباب الموضوعية:

إن موضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا" ليس بالموضوع الجديد، لكن الدراسات حوله قليلة، و في السنوات الأخيرة برز موضوع الفساد كأحد أهم القضايا المعاصرة التي تمس العالم بصفة عامة

وإفريقيا بصفة خاصة، لذا كان من الجدير الإسهام بموضوع مكافحة الفساد في إفريقيا، إثراء للدراسات السابقة، و فرصة للاستفادة منه في الدراسات المستقبلية.

أدبيات الدراسة

الدراسات السابقة:

لقد قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت إما موضوع الفساد بصفة عامة، أو موضوع الفساد في إفريقيا، ومواضيع أخرى تتعلق بأساليب المكافحة ومن بين أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

أطروحة دكتوراه بعنوان "**الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**" لصاحبها "حاحة عبد العالي" قسم الحقوق، تخصص: قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، خلصت الدراسة إلى:

الكشف عن استراتيجية المشرع الجزائري لمواجهة الظاهرة في الجزائر، و التي قسمت إلى دراسة جزائية و أخرى إدارية، حيث تمثل الأولى السياسة الجنائية التي تبناها المشرع الجزائري في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، و القوانين الأخرى ذات الصلة، أما الثانية فتتمثل في دور الآليات الإدارية في الحد من الفساد الإداري و مكافحته، خاصة الأنظمة الواردة في الوظيفة العامة و الصفقات العمومية، و الدور الفاعل لأجهزة الرقابة المتخصصة منها في الحد من الظاهرة.

أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراستين:

تتمثل أوجه التشابه بين الدراستين هو أن كل من موضوع الدراستين يتمحور حول استراتيجية المكافحة، أيضا التطرق إلى القوانين الدولية، و الوطنية، حيث تطرقنا في دراستنا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، وهو ما تطرق إليه الباحث في دراسته أيضا، بالإضافة إلى ذلك تناولنا في دراستنا القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته القانون (06-01)، و هو ما ركز عليه الباحث في دراسته أيضا، إضافة إلى الاستراتيجيات المشابهة الأخرى لمكافحة الفساد.

تتمثل أوجه الاختلاف بين الدراستين في أن دراستنا في ميدان العلوم السياسية و دراسة الباحث في ميدان العلوم القانونية، ثانيا دراستنا تشمل مكافحة الفساد في إفريقيا بجميع الاستراتيجيات و الأساليب

و الآليات الدولية و الإفريقية و تحت القارية و الوطنية، أما دراسة الباحث فقد كانت محدودة النطاق أي مركزة على الجزائر فقط و الآليات القانونية فقط للمكافحة.

الإشكالية:

لقد أدى انتشار الفساد في السنوات الأخيرة في إفريقيا إلى الشعور بالحاجة إلى وضع خطط وآليات و استراتيجيات مناسبة، لمكافحته و الوقاية منه و منع انتشاره، ومع تحرك الهيئات الدولية الأخرى في سعيها لمكافحة الفساد فإن إفريقيا أيضا على غرار باقي قارات العالم كانت مسايرة أيضا لخطط و برامج واتفاقيات مكافحة الفساد .

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكال التالي:

ما هي الآليات و الاستراتيجيات التي اتبعتها إفريقيا لمكافحة الفساد؟

الأسئلة الفرعية

للبحث أكثر حول إيجاد الإجابة على الإشكالية فإننا نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية التي تكون الداعم للإشكالية وهي كالتالي:

1) ما هو الفساد؟
2) ما هو واقع الفساد في إفريقيا؟
3) ما هي استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية فقد قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

مكافحة الفساد في إفريقيا تتطلب مجهودات دولية و قارية و تحت قارية ووطنية.

الفرضيات الفرعية:

1) الفساد ظاهرة عالمية تعنى باختراق القوانين و الأنظمة.
2) كلما زادت ممارسات الفساد أدى إلى تفاقم انتشار الظاهرة في إفريقيا.
3) تعتمد إفريقيا على الاتفاقيات الدولية و القارية في مكافحة الفساد.

المنهج المعتمد:

لقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا" منهجيين اثنين هما

1) **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال تطرقنا إلى وصف ظاهرة الفساد و الإحاطة بكل جوانبها و ما يتعلق بها، و ذلك بدراسة الأسباب، المظاهر، الأنواع، المؤشرات و الآثار.
2) **المنهج التحليلي:** و ذلك من خلال تحليل الظاهرة و القيام بإسقاطات على القارة الإفريقية.

الإطار النظري:

المقترب المؤسساتي: استخدمنا في دراستنا المقترب المؤسساتي، وذلك بتناولنا للهيئات و المنظمات و المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، إضافة إلى اعتمادنا عليها في الاطلاع على بعض التقارير التي تخص الفساد، الفقر، التنمية.

المقترب التاريخي: يظهر استخدامنا للمقترب التاريخي من خلال العودة إلى الجذور التاريخية لأسباب الفساد في إفريقيا، كتناولنا مثلا للتجربة الاستعمارية في القارة كواحدة من الأسباب السياسية في القارة الإفريقية، و أيضا طبيعة الأنظمة السياسية و المجتمعات في إفريقيا بالعودة إلى تاريخ هذه المجتمعات لتفسير الظاهرة.

تبرير الخطة:

لدراسة موضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا" قمنا بوضع خطة عمل قسمناها إلى ثلاثة فصول للتعمق أكثر في الدراسة، وكذلك لترتيب المعلومات من جهة و للتحصيل العلمي الجيد من جهة أخرى.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد، و هذا للإحاطة بالظاهرة من جميع أشكالها، وبشكل عام، قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم الفساد والذي تطرقنا فيه إلى تعريف الفساد من الناحية اللغوية و الاصطلاحية و في المنظور الإسلامي، مظاهر الفساد و أشكاله بصفة عامة، ثم في المبحث الثاني تناولنا أنواع الفساد و التي قسمناه إلى ثلاث أنواع من حيث الحجم، و الانتشار و المستوى التنظيمي الذي ينقسم بدوره إلى فساد سياسي، و فساد اقتصادي و فساد إداري حيث قمنا بدراسة هذه الأنواع الثلاثة بالتفصيل، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه آثار الفساد على الجانب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، إضافة إلى مؤشر الفساد العالمي لسنة2014.

تناولنا في الفصل الثاني واقع الفساد في إفريقيا، حيث يتوجب قبل التطرق إلى أساليب المكافحة التعريج أولا على واقع الفساد في القارة، قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مؤشرات الفساد في دول إفريقيا، في المبحث الثاني تطرقنا إلى أسباب الفساد في إفريقيا و التي قسمناه إلى أسباب سياسية و اقتصادية و اجتماعية، ثم في المبحث الثالث تناولنا آثار ممارسة الفساد على القارة الإفريقية، و باعتبار أن الأسباب سياسية و اقتصادية و اجتماعية، ارتأينا أن تكون الآثار كذلك على الجانب السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

تناولنا في الفصل الثالث استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا، قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول للمجهودات الدولية، و هذا انتقالا من الكل إلى الجزء أي العالم ثم إفريقيا، ثم وطنيا، أما عن المجهودات الدولية فقد خصصناها بالدرجة الأولى لدراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، إضافة إلى المجهودات الدولية الأخرى لمنظمات حكومية وغير حكومية، أما المبحث الثاني فقد كان مخصصا للمجهودات القارية و تحت قارية وهي اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد 2003 و مجهودات إقليمية إفريقية أخرى، أما المبحث الثالث فكان لدراسة الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد وتحديدا الهيئة الجزائرية للوقاية من الفساد ومكافحته، كنموذج عن الهيئات والمؤسسات الوطنية في إفريقيا المخصصة لمكافحة الفساد.

وفي الأخير خاتمة الدراسة و التي هي عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى محاولتنا في الخاتمة الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات الفرعية و التأكد من مدى صحة الفرضيات.

الفصل الأول

الاطار النظري و المفاهيمي

لظاهرة الفساد

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد

يعد الفساد أحد أهم الظواهر التي تهدد العالم نظرا لخطورتها و تفاقمها على جميع المستويات في دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، و نظرا أيضا لسرعة انتشارها فهي تترك آثارا رهيبة على الدول، المجتمعات و الأفراد، و لدراسة الظاهرة في إطارها النظري و المفاهيمي و لفهمها أكثر، كان لابد من التطرق أولا إلى مفهوم الفساد حيث خصصنا المبحث الأول لذلك بما فيه التعريف، التعريف و الأسباب و المظاهر بشكل عام ، ثم خصصنا المبحث الثاني لدراسة أنواع الفساد و هذا للتعمق أكثر في دراسة الظاهرة من جميع جوانبها، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لمؤشرات الفساد و آثاره على جميع الأصعدة و المستويات.

المبحث الأول: مفهوم الفساد

تتعدد وتختلف تعاريف الفساد، حيث لا يمكن إيجاد تعريف إجرائي جامع لذا سنتطرق إلى مختلف التعاريف، إضافة إلى أن مفهوم الفساد يحتوي على عدة عناصر، بما فيها المظاهر و الأسباب و لهذا سيكون مضمون المبحث الأول عن مجموعة تعاريف الفساد، إضافة إلى أهم أسبابه و مظاهره.

أولا: تعريف الفساد:

لغة:

"الفساد: نقيض الصلاح، فسد يفسد، و فسد فسادا، تفاسد القوم: تدابروا و قطعوا الأرحام، استفسد السلطان قائده: أساء إليه حتى استعصى عليه".[1]

اصطلاحا: لتعريف الفساد اصطلاحا سنذكر أهم التعاريف التي وضعتها أهم المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية و غير الحكومية و المنظمات الأخرى.

تعريف منظمة الشفافية العالمية: الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة، لأجل تحقيق مكاسب خاصة.[2]

[1] صالح العلي الصالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، **المعجم الصافي في اللغة العربية**، بيروت، د.د.ن، ص 494.
[2] منظمة الشفافية العالمية : .http://www.transparency.org

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003: حيث انطلقت من في تعريف الفساد من الصور الشائعة له، و التي تتمثل في الرشوة بجميع أنواعها، في القطاعين العام و الخاص، الاختلاس، استغلال النفوذ، تبييض الأموال و الثراء غير المشروع، حيث أن الاتفاقية لم تعط تعريف صريح للفساد، و إنما أشارت إليه من خلال الممارسات، حيث أن الممارسات المذكورة مجتمعة هي تعبير واضح عن الفساد.

تعريف صندوق النقد الدولي: "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة أشخاص ذات علاقة بين الأفراد".[1]

و عليه نلاحظ أن الفساد يتم من خلال أطر شبكية معقدة، و ليس مجرد ممارسات فردية، و يعيد انتاج نفسه من الحلقة المفرغة للفساد، و هذا ما توصل إليه الباحث "آلاتس" حينما بين خصائص الفساد والتي لخصها على النحو التالي:

- تتصف أعمال الفساد بالسرية.
- اشتراك أكثر من شخص في الفساد، يحكمهم عامل المصلحة المتبادلة.
- ينطوي على التمويه و الخديعة، و التحايل عادة على جهة حكومية.
- أعمال الفساد تشكل خرقا و انتهاكا لأحكام الواجب و المسؤولية.[2]

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفساد هو إساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة لمنفعة خاصة سواء عن طريق الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، تقديم اكراميات للتعجيل بأداء الخدمات، أو عن طريق الاختلاس.[3]

الملاحظ من هذا التعريف أنه جمع كل مظاهر الفساد مجتمعة (الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية، الغش، تقديم الاكراميات، الاختلاس) في جملة واحدة للتعبير عن ماهية الفساد.

---

[1] عبد الغني عكة، **تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية و سبل مكافحته**، مجلة حوليات جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، الجزء2، العدد 19، ديسمبر 2010، ص 84.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

[3] غادة عبد المنعم موسى، **اقترابات مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- الأطر القانونية و المؤسسية للوقاية و الحد من الفساد**، اسطنبول، ملتقى الأطر القانونية و الثقافة التنظيمية لمكافحة الفساد، جوان 2012، ص 5.

كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام وتوسيع معادلة في مجال الفساد، حيث تعبر عن الفساد كما يلي:

الفساد = (الاحتكار+ الاستنساب[1]) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية)

تعريف البنك الدولي: الأنشطة التي تندرج تحت اسم الفساد على النحو التالي: " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة، دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعيين الأقارب، أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[2]

كما يمكن تعريف الفساد أيضا على أنه " علاقة تبادل خفية بين سوقين، السوق السياسي و السوق الاقتصادي و الاجتماعي"، و القول على أنها علاقة تبادل خفية لأنها تخترق القوانين العامة، و القضائية و القيمية.[3]

الفساد في المنظور الاسلامي:

لقد عرف الفساد في الشرع الاسلامي على أنه جميع المحرمات و المكروهات شرعا، كما عرفه جمهور الفقهاء بأنه مخالفة الفعل الشرع، بحيث لا تترك عليه الآثار، و لا يسقط القضاء في العبادات. فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء كان هذا الخروج قليلا او كثيرا، و يستعمل في النفس و البدن و الأشياء الخارجة عن الاستقامة.

[1] الاستنساب يعني أن يقوم أحد ما بنسب شيء ما إليه شخصيا في حين أنه لا يخصه وحده.

[2] محمود عبد الفضيل و آخرون، **"مفهوم الفساد ومعاييره"**، في **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2006، ص 80.

[3] Yves Mény, **Corruption politique et démocratie**, Confluences, n°15, été 1995, p12.

و يطلق الجمهور لفظ الفساد في باب المعاملات بمعنى البطلان، فالمعاملة الفاسدة هي تلك التي تشتمل على مخالفة للشرع، في ركن من أركانها أو شرط من شروطها، و يترتب على هذا أن المعاملة الفاسدة لا يترتب عليها أي أثر من الآثار الشرعية.

وردت كلمة الفساد بمشتقاتها اللغوية في القرآن الكريم في خمسين موضعا، نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ العَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[1] ، و كذا قوله عز و جل: ﴿ ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَ البَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[2] ، و كذا ما جاء في سورة النمل في قوله سبحانه و تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنَّ المُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَة أَفْسَدُوهَا وَ جَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّة وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[3].

و جاء النهي عن الفساد في آيات كثيرة نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَ لَا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَ ادْعُوهُ خَوفًا وَ طَمَعًا إِنَّ رَحْمَتِ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾[4]، و كذا قوله سبحانه و تعالى: ﴿ وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[5].

مما سبق نجد أن لفظ الفساد جاء مقرونا بالإساءة و التدمير و التخريب، و إتلاف الزرع و الثمار، و إهلاك النسل و التدابر و قطع الأرحام، و نقض عهد الله، و قطع ما أمر بوصله، و القيام بأعمال التخريب و إلحاق الضرر بالبيئة، و بينت الآيات أن الفساد متأصل في بعض الأمم، و هو أشد ما يكون إذا كان للمفسد ولاية و سلطان، لأن من بواعثه و دوافعه طلب العلو في الأرض بغير حق.[6]

كما ورد لفظ الفساد في السنة النبوية الشريفة في أحاديث كثيرة، نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم: "المُتَمَسِّكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادَ أُمَّتِي لَهُ أَجْرُ شَهِيد". رواه أبو هريرة.

مما سبق من كل التعاريف نستنتج أن الفساد هو اتفاق يتم بين طرفين أو أكثر، من خلال اختراق القوانين و الأنظمة السارية المفعول، باستعمال كل الأساليب الاحتيالية الخارجة عن نطاق القانون و المعاقب عليها شرعا و قانونا، عن طريق استغلال منصب أو السلطة بهدف الوصول للمصلحة الشخصية.

[1] القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 22.
[2] القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 14.
[3] القرآن الكريم، سورة النمل، الآية 34.
[4] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 55.
[5] القرآن الكريم، سورة الشعراء، الآية 183.
[6] عبد الحليم مشري، عمر فرحاتي، **الفساد الإداري مدخل مفاهيمي**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد5، ص 10.

ثانيا: أسباب الفساد

قد أجمع المختصون أن الفساد هو سلوك يقوم به الأفراد، تحركه المصالح الشخصية، نتيجة توافر البيئة المناسبة، و تختلف حدته من مجتمع لآخر تماشيا مع العوامل المحيطة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى دينية، كما تعددت السباب الكامنة وراء تفشيه في المجتمعات، و بالتالي لا يمكن وضع معايير أو أسس يمكن القول أنها أسباب الفساد كما يصعب حصره في قطاعات معينة دون غيرها، و يرجع ذلك إلى تباين الآلية التي يعمل بها الفساد من بلد لآخر، نتيجة للمعطيات السالفة الذكر؛ و يقصد بأسباب الفساد العوامل المساعدة على تفشي الظاهرة و بصفة عامة يمكن إبراز أهم الأسباب فيما يلي:

1. أسباب سياسية

تتجلى في غياب سيادة القانون، و انتهاك الحريات و الحقوق العامة، و حرية الصحافة والإعلام، مما يؤدي إلى اختلال البناء المؤسسي و عدم التوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، و القضائية، نتيجة عدم وجود معارضة برلمانية حقيقية و جادة، و عليه يمكن تلخيص الأسباب السياسية المساعدة على تفشي ظاهرة الفساد في النقاط التالية:

- ❖ غياب المساءلة نتيجة لعدم توازن بين السلطات الثلاث، و عدم استقلاليتها فيترتب عنه ضعف الجهاز القضائي، و كل أجهزة الرقابة في الدولة بكافة أشكالها، نتيجة هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، و هو ما يضعف أدوات و نظم المساءلة، مما يشجع على تفشي ظاهرة الفساد و يبعد المفسدين عن العقاب.
- ❖ ضعف دور وسائل الإعلام و التضييق عليها، و بالتالي تقويض دورها في الكشف عن قضايا الفساد.
- ❖ انحصار و تراجع دور الأحزاب السياسية و الهيئات المدنية و المحلية، و المؤسسات الجماهيرية، في مجال التوعية بأهمية مكافحة الفساد.
- ❖ غياب الاستراتيجيات الوطنية الواضحة و المحددة لأهداف السياسة العامة.
- ❖ غياب الفكر السياسي و الاقتصادي للطبقة الحاكمة.[1]

2. أسباب اقتصادية:

[1] عبد الغني عكة، مرجع سابق، ص 87.

❖ تدخل الحكومة في الاقتصاد: حينما يكون للمسؤولين الحكوميين استنساب عريض في تطبيق القواعد التنظيمية، قد تكون الأطراف الخاصة على استعداد لدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين، للحصول على أي ربح يمكن أن تولده القواعد التنظيمية.

❖ انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين: و يعزز هذا انتشار الفساد، إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية و تأمين دخل إضافي، و تحذر إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي من مخاطر التخفيض الشامل لأجور الخدمة المدنية، الذي يمكن أن يفضي إلى ارتفاع في السلوك الفاسد، كما يشير بعض الدارسين إلى العلاقة العكسية بين معدل الفساد و المستوى المنخفض للأجور في القطاع الخاص و القطاع الصناعي.[1]

❖ عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الاجراءات الضريبية: إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.

❖ عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية: إذ أن وجود نظام قانوني عادل فاعل، إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل، يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها، فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.

❖ وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة و تضخم الجهاز الإداري: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع، يغري المسؤولين لممارسة الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة، وهذا في غياب معلومات مفصلة عن تلك الثروات في مختلف مراحل الانتاج و التصدير؛ كما أن تضخم الجهاز الإداري من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الإدارية، و يضعف التواصل مع المواطنين، ويزيد من البيروقراطية التي تعتبر باب من أبواب الفساد، كما يزيد أيضا تضخم الجهاز الإداري من هدر موارد الدولة.[2]

3. أسباب تنظيمية:

غياب الإطارات ذات الكفاءة و المؤهل العلمي، لتولي مهمة القيادة الادارية كنتيجة تفشي ظاهرة المحاباة و المحسوبية الإقليمية و القبلية في اسناد الوظائف الإدارية، إضافة إلى تعدد و قدم و غموض التشريعات، الأمر الذي شجع على الاجتهاد الشخصي، هذا ما كان له أثر مباشر في تفشي ظاهرة الفساد، و تعقيد المعاملات و الاجراءات الإدارية، و بالتالي تكريس العمل البيروقراطي في الجهاز الإداري.[3]

---

[1] محمد وارث، **الفساد و أثره على الفقر**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 8، جانفي 2013، ص 87.
[2] المرجع نفسه، ص 87.
[3] عبد الغني عكة، مرجع سابق، ص 88.

4. أسباب اجتماعية:

يجمع علماء الاجتماع و الإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في الفراغ، و أن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها، و قد تساهم العوامل الاجتماعية في خلق بيئة تكون من الأرجح أن يسفر توافر الربع فيها عن سلوك تكسبي، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم و اصدقائهم، و يتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية و الاقليمية و الطائفية في المناصب العليا، التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة و المزايا غير المشروعة، مما يؤدي إلى زيادة الفساد في المجتمع.[1]

ثالثا: مظاهر الفساد

تتعدد مظاهر الفساد، حيث لا يمكن حصرها، إلا أن حاولنا حصرها في بعض النقاط المشتركة في جميع أنواع الفساد، حيث سنذكرها بصفة عامة لأن المظاهر الأخرى سيتم التطرق إليها مفصلة في المبحث الثاني، الذي سيكون مخصص لأنواع الفساد و التي سنذكر فيها كل نوع من الفساد بمظاهره؛ و يقصد بمظاهر الفساد الشروط المتوفرة في الظاهرة و التي من خلالها نستطيع القول أن هذه الظاهرة هي الفساد.

1. الرشوة:

تعني الرشوة ما يبذل من صاحب مصلحة لشخص ذي سلطة أو مكانة، من اجل الوصول إلى تنفيذ عمل أو تحقيق كسب أو ثروة بغير حق، من خلال تقديم عمولات أو منافع، ويفترض القيام بالرشوة وجود شخصين على الأقل: المرتشي و هو الموظف العام أو من في حكمه، و الراشي هو صاحب المصلحة، و قد يقتضي الأمر وجود طرف ثالث بينهما و هو الرائش، أي الوسيط بينهما، و هي من أخطر نماذج الفساد، و إحدى مظاهره، و يترتب عليها آثار وخيمة في جميع القطاعات.

و يمكن التمييز بين نوعين من الرشوة و هما: **الرشوة المحلية** و **الرشوة الدولية**.

- **الرشوة المحلية**: تتم من خلال الدفع للمسؤولين مقابل خدمة داخل الدولة، و يكون ذلك عادة في التلاعب في الصفقات العمومية المطروحة من طرف الدوائر الحكومية.

[1] محمد وارث، نفس المرجع، ص 89.

❖ **الرشوة الدولية:** عابرة للحدود، وتتم في أطار الصفقات الخارجية، إذ تدفع الرشوة من شركة معينة، أو أشخاص معينين، و عادة ما تكون في الدول المتقدمة إلى مسؤولين حكوميين في الدول، عادة من الدول النامية.[1]

2. **الابتزاز و التزوير:**

استغلال الوظيفة العامة للحصول على أموال مقابل تسهيل أو تخفيف معاملات بتبريرات قانونية أو غير قانونية، لأشخاص معينين، و هو ما ينتشر في قطاعي الجمارك و الضرائب، والوظائف الإدارية
و الحكومية.

3. **تهريب الأموال وتبييضها:**

من خلال قيام بعض المسؤولين سواء في القطاع العام أو الخاص، باختلاس أو تهريب الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة إلى الخارج ، بطرق غير قانونية و ملتوية، لإعادة استثمارها بكل مشروع في مشاريع بالخارج تحت غطاء الاستثمار الخارجي، كذلك الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات و الرقيق و تجارة الأسلحة، حيث يعاد تدويرها في مجالات و قنوات أخرى، لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، الأمر الذي يصعب على مصالح الرقابة المختصة في التعرف على المصدر الأصلي لهذه الأموال.

4. **استغلال المنصب العام:**

انتفاع الموظف على نحو غير مشروع من اعمال وظيفته بالمخالفة لأحكام القانون، سواء كان هذا الانتفاع لنفسه أو لغيره، و مع ذلك فلا يشكل رشوة أو اختلاسا للمال العام أو اتجار بالنفوذ.

5. **غياب الشفافية و المساءلة :**

يعني ذلك ضعف قنوات الاتصال بين اصحاب المصلحة و المسؤولين، وعدم وضوح اجراءات صانع القرار على الصعيد العام، و بالتالي فهي مرتبطة بالفساد الاداري، و يترتب عنها حصول بعض الأطراف على امتيازات بغير وجه حق، ومن دون منافسة حقيقية باستخدام بعض الطرق غير القانونية، نتيجة غياب الرقابة و المساءلة و السبب هو عدم وجود مؤسسة ديمقراطية و هي تقترن كذلك في هذه النقطة بالفساد السياسي، الأمر الذي حفز الممارسات الفاسدة، لغياب الردع و العقاب من مؤسسات يفترض أن تكون الحامية لمصالح المجتمع، من خلال الحفاظ على المال العام

[1] عبد الغني عكة، مرجع سابق، ص 91.

6. **المحسوبية و المحاباة:**

- المحسوبية هي تمرير أعمال لشخص أو جهة أو تنظيم معين دون وجه حق.
- المحاباة هي تفضيل جهة عن أخرى بغير وجه حق، و تمكينها من الحصول على مصالح معينة، كمنح التراخيص و الصفقات.[1]

المبحث الثاني: انواع الفساد

تختلف أنواع وتصنيفات الفساد، حيث كل يصنفها حسب آرائه وتوجهاته و دراساته، إلا أننا و من خلال هذا المبحث حاولنا إيجاد أنواع الفساد و تصنيفها حسب الممارسة، و من خلال اطلاعنا على مختلف المراجع و الدراسات قسمنا أنواع الفساد حسب ثلاث مستويات: من حيث الحجم و من ناحية الانتشار، ومن حيث المستوى التنظيمي.

أولا: من حيث الحجم

1. **الفساد الكبير:** وهو الفساد الذي يحدث في المستوى السياسي، و البيروقراطي، حيث يرتبط الفساد بالصفقات الكبرى في تجارة السلاح و المقاولات الكبرى، والشركات عابرة القارات، كما ان الفساد الكبير يرتبط بإنشاء المشروعات القومية و الوطنية كمشروعات البنية التحتية، ويقع تأثير هذا الفساد على كافة أفراد المجتمع.

2. **الفساد الصغير:** و هو يشمل الرشوة المالية النقدية، وكذلك الرشوة المقنعة أو العينية، في شكل استحواذ على المال العام، ويقع تأثير الفساد الصغير على المواطنين الذين يتحملون تكاليف إضافية لإنهاء معاملاتهم مع الجهاز الحكومي للدولة.[2]

ثانيا : من ناحية الانتشار

1. **الفساد الدولي:** وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسع عالميا، يعبر حدود الدول و حتى القارات، ضمن ما يطلق عليها بالعولمة، بفتح الحدود و المعابر بين البلاد و تحت مظلة النظام الاقتصادي الحر؛ ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل و خارج البلد بالكيان السياسي و قيادته، لتحرير منافع

[1] عبد الغني عكة، مرجع سابق، ص 92.
[2] صلاح الدين حسن السيسي، **جرائم الفساد** ، في موسوعة جرائم الفساد، المجلد1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص 227.

اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينها؛ لهذا يكوم هذا الفساد أخطبوطيا، يلف كيانات و اقتصاديات على مدى واسع و يعتبر الأخطر نوعا.

2. **الفساد المحلي**: و هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد، في منشأته الاقتصادية و ضمن المناصب الصغيرة، من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.[1]

ثالثا: من حيث المستوى التنظيمي

1. **الفساد السياسي**:

أ- **تعريف الفساد السياسي**: تتعدد تعاريف الفساد السياسي لذا سنذكر أهمها و التي من بينها:

✦ يعرفه "صامويل هنتغتون": "الفساد السياسي هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة".[2]

✦ يعرّف أيضا الفساد السياسي على أنه التلاعب بالدساتير السياسية، و القواعد الإجرائية و السطو على دستور الدولة و النظام السياسي ككل، و يقودها إلى الانحلال الدستوري؛ وهو الانحراف عن العقلانية الشرعية و القيمية و مبادئ الدولة الحديثة، حيث أن المشكل الأساسي هو ضعف المسؤولية بين الحكام و المحكومين؛ ويرتبط الفساد السياسي عادة بصانعي القرار السياسي، حيث يكون الفساد السياسي في قمة النظام السياسي، يمارس من طرف السياسيين و رجال الدولة، الذين يقومون بسن القوانين و التشريعات باسم الشعب و الذين يكونون هم أنفسهم سبب للفساد، حيث يستعمل صانع القرار السياسي السلطة السياسية للقيام بما يريده.[3]

✦ الفساد السياسي هو علاقة طردية بين الفساد و الحكومة حيث كلما كانت الحكومة صالحة نقصت مظاهر الفساد، و العكس كلما كانت الحكومة بعيدة عن الرشادة و الديمقراطية ازدادت مظاهر الفساد.[4]

✦ الفساد السياسي هو علاقة ربط بين المشرع (سلطة تشريعية، الدكتاتوريين...) بأدوارهم كمشرعين لتلك القواعد و المقاييس بأي عملية سياسية.

✦ يعرف "H.A.Brazz" الفساد السياسي على أنه المرادف للقوة التعسفية، أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تمنح هذه القوة، التي يطلق عليها مصطلح

---

[1] أحمد شلبي، **الفساد السياسي** ، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط1، 2012،ص17.

[2] صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلول، بيروت، دار الساقي، 1993، ص 78.

[3] Inge Amundsen , **Political Corruption An Introduction To The Issues**, Norway, Chr Michelsen institute, 1999,pp3,4.

[4] Jemmy Balboa and Eslinda M Medalla**, Anti-corruption and Governance: The Philippine Experience**, APEC, Study Center Consortium Conference, Viet Nam, 2006.

"abuse of power" و الصفة المميزة لهذا هي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية، اي التظاهر بالمشروعية، و التطابق مع القانون، إلا أن غرض الممارسة ليس هو ما تنص عليه القوانين أي المصلحة العامة، و إنما تحقيق مصلحة خاصة للقائم بالممارسة.[1]

✦ يعرفه "جلال عبد الله معوض": "إنه السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين، في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلته او طائفته أو قبيلته، أو كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية، و ذلك من خلال استخدام اجراءات، أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشريعة القانونية". [2]

ب- أدوات الفساد السياسي:

❖ **السلطة:** حيث تعد بيئة ملائمة لاحتضان الفساد، فمنها يتوسع و ينطلق و يصبح للمفسدين تنظيم يحتوي على شبكات قوية و ضاغطة، تتمرس خلف لوائح و تشريعات قانونية قابلة للتأويل، ليتوغل كبار المفسدين في النظام بل و يصبحون قائمين على الدولة بأكملها، إلى درجة أنهم يستطيعون التحكم في التشريع و الملاحقة و المساءلة و تحكمهم بالقوانين.

❖ **المال:** تعد الصفقات العمومية موطنا لكل أوجه الفساد من محسوبية ووساطة ورشوة، و يتعدى الأمر بأن تكون منظومة الفساد قوية عندما يحدث التحالف بين رجال الأعمال و رجال السياسة، و بداعي المصلحة المشتركة يخدم كل منهما الآخر.

❖ **المنصب:** عندما يصبح المنصب تشريفا و ليس تكليفا، و عندما يرغب شخص ما بالوصول إلى منصب عال بأي طريقة، فإنه يسهل على الطبقة الحاكمة استعمال هذه الأصناف كدروع تحتمي خلفها في تسيير أعمالهم ضمن أدوار محددة و منسقة.

❖ **فساد المنظومة الديمقراطية:** عندما تصبح المنظومة الديمقراطية رهينة للمتنفذين و رجال المال و الأعمال، تظهر معه ظاهرة المال السياسي، الذي يعمل على شراء الذمم، واستغلال الفقراء من أجل الوصول

❖ **وسائل الإعلام:** عندما تصبح هذه الوسائل أداة متحكم فيها من طرف الحكام و أصفيائهم، حيث يصبح الإعلام منحطا بكل المقاييس، لأنها تصبح المسوق للأفكار و المشروعات الفاسدة، و تضلل الوعي،

[1] International Council On Human Rights and Transparency International, **Corruption and Human Rights: Making The Connection**, Switzerland, 2009,p 16.

[2] جلال عبد الله معوض، **الفساد السياسي في الدول النامية**، مجلة دراسات عربية، العدد 4، 1987، ص4.

وتروج لانتصارات وهمية، و تدعو للائتلاف حول المفسدين، من أجل محاربة العدو الوهمي المتربص دائما بوحدة الوطن، و استقلاله، و بأنهم هم من يحافظ على البلد و استقلاله.[1]

ج- أنواع الفساد السياسي:

يمكن تقسيم الفساد السياسي إلى مستويين اثنين

❖ **المستوى الرئاسي**: و يسمى أيضا **فساد القمة**

يتعلق هذا الشكل من الفساد بذروة الهرم السياسي، أي فساد الرؤساء و الحكام، من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة، عادة ما ينتشر هذا النوع من الفساد السياسي في الأنظمة الدكتاتورية، التي يغلب عليها النمط الفردي للحكم، أو سياسة الحزب الواحد دون معارضة، وهو من أخطر أشكال الفساد، حيث انتشر بكثرة في البلدان الافريقية و الآسيوية، و امريكا اللاتينية، حيث تتحول مناصب هؤلاء من مناصب للخدمة العامة، إلى مناصب لجني الثروات الشخصية عبر استغلال النفوذ و قبض الرشاوى و العمولات بسلوك مباشر عن طريقهم، أو سلوك غير مباشر عن طريق زوجاتهم أو أبنائهم و أقاربهم و أصدقائهم و المحسوبين عليهم؛ و تجدر الإشارة إلى أن خطورة هذا الشكل من الفساد تكمن في قدرته على حث حالات فساد كثيرة و منظمة في مختلف مرافق الدولة، بل وحتى الشركات الخاصة باعتبار أن قمة هرم الدولة تمثل القدوة الفاسدة، و بالتالي يسهل عليهم تقليدها بحالات الفساد.

❖ **المستوى المؤسسي**:

و هو الفساد الذي يحدث في السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، و لعل من أخطر صور الفساد المؤسسي هو فساد الوزراء و كبار المدراء و أعضاء البرلمان من ممثلي الأحزاب السياسية، و كذلك القضاة، و لاسيما عندما تتداخل المصالح الشخصية لعينة من هؤلاء فيما بينها، حيث يزداد ضرر المصلحة العامة، وتتعثر المشاريع و الخطط التنموية، و يدخل ضمن هذا الإطار أيضا عملية اختيار الوزراء و السفراء و ممثلي القنصليات و كبار موظفي الدولة، بطريقة مخالفة لمبدأ الكفاءة و الفاعلية و النزاهة، بل على أساس المحسوبية و المحاباة، و ما ينجم عن الظاهرة من سوء استخدام المال العام.[2]

[1] منصور بن علي القاضي، دراسة حول الفساد السياسي وكيفية معالجته، مجلة التغيير الالكترونية http// :www.al-tagheer.com/art31022.html

[2] علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي العامري، **استراتيجية محاربة الفساد الاداري و المالي**، عمان، دار الأيام، ص ص32 ،33.

الشكل (1): أنواع الفساد السياسي

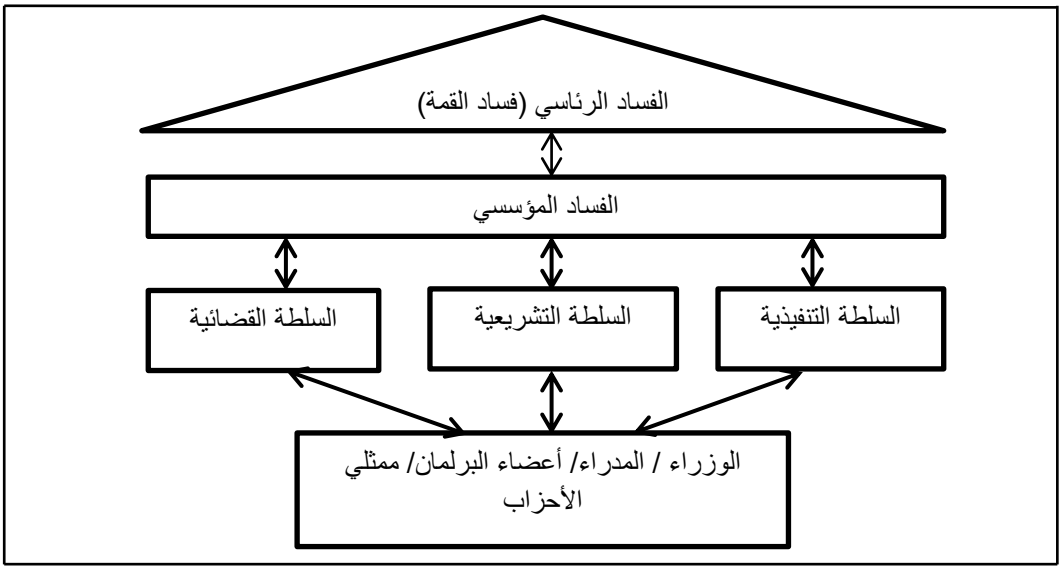

المصدر: إعداد الطالبة

1. الفساد الإداري

أ- تعريف الفساد الاداري

✦ يعرفه "جوزيف ناي": "الفساد الإداري هو سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية، مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة و الاستفادة المادية أو استغلال المركز، و مخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ و التأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم، وكذلك يشتمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من اجل الاستفادة الخاصة".[1]

✦ يعرّف أيضا على أنه تصرف و سلوك وظيفي سيئ و فاسد، هدفه الانحراف و الكسب الحرام، و الخروج على النظام لمصلحة شخصية.

✦ يعرّف أيضا على انه كل تصرف غير قانوني، مادي أو أخلاقي، من جانب العاملين يسود في بيئة بيروقراطية، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية؛ المر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.[2]

[1] عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري- ماهيته، أسبابه، مظاهره، الوثائق العالمية و الوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في مواجهة الفساد-**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 20.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 21.

✦ الفساد الاداري هو إخلال بالمصالح و الواجبات العامة.[1]

تشير أدبيات الفكر الإداري إلى أن هناك ثلاث مناهج فكرية رئيسية تناولت الفساد الإداري:

❖ **المنهج القديم القيمي:**

من أهم رواده "دوبل" و "كايدن" اللذان يعرفان الفساد على أنه:

"دوبل": "القصور القيمي عند الأفراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة".

"كايدن": فقدان السلطة القيمية و بالتالي إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية.

و بشكل عام يؤكد أنصار المنهج أن الفساد الإداري هو نتيجة لانحراف قيمي يتخذ شكل سلوكيات منحرفة عن النظام العام، تستهدف أبعاده عن هدفه الحقيقي، لتحقيق أهداف و مصالح شخصية.

❖ **منهج المعدلين:**

يعرف رواد هذا المنهج الفساد الإداري على أنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية و المكاسب الاجتماعية، أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية.

و هو أيضا الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية أو غير مادية، غير قانونية للقيام بعمل، لصالح مقدم المحفزات، و بالتالي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

و يؤكد أنصار هذا المنهج على أن الفساد الإداري هو حالة مرحلية تدمر نفسها بنفسها، فهو يظهر في مرحلة النضوج الأولى للمجتمع، و يزول عند اكتمال حالة النضوج و التطور.

❖ **المنهج المعاصر ما بعد المعدلين أو ما بعد الوظيفيين:**

وضع أنصار هذا المنهج بعودتهم إلى المنهج القيمي القديم استراتيجية متعددة الاتجاهات، للتعامل مع خطر الفساد قائمة على أساس تنمية الوعي المجتمعي العام، من خلال خلق ما يعرف بعدالة المجتمع.

كما يذهب هذا المنهج في تصوه إلى أبعد من تصور المعدلين فالفساد الإداري حسب منهج ما بعد المعدلين ظاهرة لا تقتصر فقط على الممارسات الفردية، و إنما تأخذ طابعا تنظيميا، يعمل على تكريس النفس و الاستمرار و ليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع.[2]

---

[1] سوزان روز أكرمان، **الفساد و الحكم: الأسباب و العواقب و الإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي، عمان، دار الأهلية، ط1، 2003، ص15.

[2] هاشم الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية**، عمان، دار البازوري، ط1، 2011، ص 25.

الشكل(2): تطور مناهج الفكر الإداري لدراسة الفساد الإداري

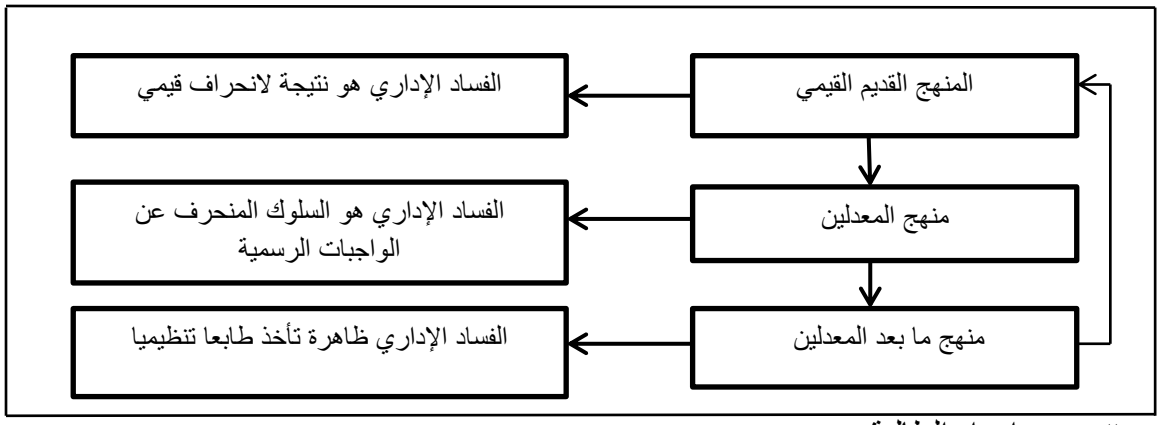

المصدر: إعداد الطالبة.

ب- خصائص الفساد الإداري:[1]

- **السرية:** تعد من أهم خصائص الفساد الإداري، بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة، من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو ربما الاثنين معا، وهي سمة مرافقة للفساد الإداري في أغلب الأحيان، إلا أنه من الممكن أن تصبح ممارسة الفساد مألوفة في حالة استشراء بعض مظاهر الفساد الإداري في المجتمع و تعايشه معها، حتى تصبح شيئا عاديا غير مستهجن و هذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع.
- **يتضمن أكثر من شخص واحد:** إن الفساد الإداري في الغالب و ليس دائما يتضمن أكثر من شخص واحد، كما تكون هناك علاقة تبادلية للمنافع و الالتزامات بين أطراف العملية.
- **سرعة الانتشار:** فهو كالسرطان ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجيا، إذا وجد البيئة الملائمة، حيث يزداد نفوذ المفسدين و سلطاتهم مما يعطيهم القوة للضغط على سائر الجهاز الإداري، كما أن هذه الخاصية لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري، بل لها سمة عالية، اي أنه قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصا في ظل العولمة.
- **مرتبط بمظاهر التخلف:** يترافق وجوده بأحيان كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري، مثل تأخير المعاملات، وسوء استغلال الوقت و غيرها من المشاكل التي تشكل الأرضية الخصبة للفساد الإداري، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الراحة و فقدان الحافز للعمل الجاد و خوفهم من أذى العناصر المفسدة، خاصة إذا كانوا من اصحاب القرار، و هذا ما يؤدي إلى حماية المنحرفين و عدم كشف انحرافاتهم أو التقليل من خطورتهم، و الآثار التي يمكن أن

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حمدي العامري، مرجع سابق، ص 54

تترتب من جراء ممارساتهم الفاسدة، التي يمكن أن تمتد إلى خارج الجهاز الإداري لتؤثر على المجتمع ككل.[1]

- **استعمال أسلوب الضغط:** يعبر الفساد الإداري عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار، ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية.[2]

ج- مظاهر الفساد الإداري:

تتجلى أهم مظاهر الفساد الإداري في النقاط التالية:

✦ فساد موظفي القطاع العام و الحكومة بكافة أشكاله، كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص و انجاز المهام لفترات طويلة، تتعطل فيها مصالح المواطنين، فيظهر المواطن إلى دفع رشوة لكي تتم مصلحته و إجراءاته.

✦ انتشار المحسوبية و تعيين الأقارب و كبار الموظفين و المسؤولين في الوظائف الهامة و المميزة.

✦ قضايا الابتزاز مثل الرشاوى التي يدفعها المستثمرون حتى تتم الموافقة على طلبات الاستثمار.

✦ التلاعب بالدعم الي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، فلا يستطيع المستحق للدعم أن يحصل عليه إلا بعد تقديم رشاوى و هبات للموظفين، بل وقد يحرم اصحاب الحق من الدعم و تذهب لغير المستحق.

✦ فساد البيروقراطية و الناتج عن كثرة الإجراءات و التعقيدات و الرقابة على الجهات المختلفة.

✦ الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين و تعددها لتنشأ ثغرات تمكن بعض المسؤولين من الاستفادة منها في تحقيق مكاسب في صالحهم.

✦ ممارسة التجارة غير المشروعة كتجارة المخدرات و الأسلحة و النفايات، و كل تجارة ينتج عنها عملية غسيل أموال.

✦ تلقي العمولات و الرشاوى عن الصفقات و المقاولات الحكومية و الاثراء من الوظيفة العامة.

✦ الهدر في استعمال الموارد الحكومية.[3]

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حمدي العامري، مرجع سابق، ص 54.

[2] عز الدين بن تركي، منصف شرفي، الفساد الإداري: **أسبابه و آثاره وطرق مكافحته مع إشارة إلى تجارب بعض الدول**، في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة بسكرة، 2012/05/07.

[3] عز الدين بن تركي، منصف شرفي، نفس المرجع.

د- أشكال الفساد الإداري:

- **وفقا للرأي العام:**[1]

- **الفساد الأبيض:** يعني أن هناك اتفاق كبير من قبل الموظفين العاملين في الجهاز الإداري، على تقبل و استحسان العمل أو التصرف المعني.
- **الفساد الأسود:** يشير إلى اتفاق الجمهور و الموظفين العاملين في الجهاز الإداري، على إدانة عمل أو تصرف سيئ معين.
- **الفساد الرمادي:** سمي بالرمادي لعدم امكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين، و يعود سبب ذلك إلى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل أو تصرف معين من قبل الجمهور أو الموظفين.[2]

- **وفقا للممارسة:**

- **سوء استخدام الروتين:** إن تعقيد الاجراءات الإدارية و سوء استخدام الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على خدمة ما ، أو إنجاز بأقل جهد و تكلفة.
- **الممارسة غير الأمينة للصلاحيات:** إن الممارسة غير الأمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري، قد تدفع به إلى منح الامتيازات و التسهيلات لبعض المواطنين و حرمان البعض الآخر، دون الاستناد إلى قواعد و أسس موضوعية أو إلى سياسة معينة.
- **ممارسات مخالفة للقانون:** و يعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون و نصوصه، الهدف من هذه الممارسات المخالفة للقانون هو تحقيق مكاسب شخصية بعيدا عن المصلحة العامة.

[1] يقصد بالرأي العام ما اتفق عليه علماء الإدارة.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 349.

- **وفقا للغرض:**

- **الفساد الناتج عن استخدام الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية:** و من أمثلة ذلك:

التزوير في تقدير الضرائب و تحصيلها.
إقامة مشروعات وهمية.
التدخل في مجرى العدالة

- **الفساد الناتج عن خدمة الأقارب و الأصدقاء** و من أمثلة ذلك:

انتهاك الاجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية.
التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب و الصدقاء.
تقديم تسهيلات غير مشروعة.

- **الفساد الناتج عن السرقة العامة:** و من أمثلة ذلك

التلاعب بالأسعار.
التلاعب بالرواتب و الأجور.
التلاعب بنظم الحوافز و المكافآت.[1]

[1] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 350.

3. الفساد الاقتصادي:

أ- تعريف الفساد الاقتصادي:

❖ الفساد الاقتصادي هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة، و الذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد، من خلال هدر الموارد الاقتصادية أو زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية أو نقدية على حساب المصلحة العامة.

❖ يعرف الفساد الاقتصادي أيضا على أنه تخصيص الموارد و توزيع العائد الاقتصادي، وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، و ليس وفق الصالح العام أو بالتضاد معه.

❖ هناك تعريف آخر للفساد الاقتصادي حيث أنه شمل كافة الانحرافات التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة، و التي يهدف القائمون بها إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.[1]

❖ التعريف الإجرائي للفساد الاقتصادي:

هو كافة الانحرافات الناتجة عن إساءة استخدام الوظيفة العامة أو الخاصة، و التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة، و التي تعيق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها، و التي تؤدي إلى تخصيص الموارد، و توزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة و ليس وفق اعتبارات المصلحة العامة.

ب- أشكال الفساد الاقتصادي:

ب-1- غسيل الأموال:

تعتبر ظاهرة غسيل الأموال فسادا اقتصاديا كبيرا، نظرا لأنه يرتبط بصفقات المقاولات و التجارة الخطيرة، و التوكيلات التجارية للشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات، و تهريب العملة الصعبة، و تزوير العملة الوطنية و السمسرة، و الأموال الناتجة عن التهريب و السوق السوداء و المخدرات و البغاء، و تجارة الأسلحة و الأعضاء البشرية، و الرقيق و الأطفال و القطع الأثرية، و التعدي على عقارات الدولة بالبيع الصوري و التزوير و القرصنة المعلوماتية...

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الفساد الاقتصادي: أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013، صر36.

ب-1-1 أسباب غسيل الأموال:

- ارتفاع معدلات الضرائب و الرسوم على الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي بالبعض إلى التهرب من دفعها، خاصة إذا ساد في المجتمع الشعور بأن حصيلة الضرائب لا تنفق في المرافق العامة، و لا توجه إلى الاستخدامات السليمة و أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل القومي بشكل عام.
- الفساد الاداري و تعقيدات النظم الادارية التي تصعب الاجراءات الادارية، مما يضطر المتعاملين إلى دفع رشاوى لبعض المسؤولين لتمرير صفقات أو الحصول على تراخيص حكومية لإنشاء مشاريع استثمارية.

و الملاحظ من هنا أن الفساد الإداري مرتبط بل و يعتبر عاملا أساسيا في تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي.

- التجارة غير المشروعة و ما تحققه من مداخيل هائلة، خاصة تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة...[1]

أما عن حجم غسيل الأموال فتشير الدراسات و التقارير أن حجم الأموال التي يتم غسلها حول العالم تقدر بما يزيد عن تريليون دولار أمريكي، و ذلك حسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة 2009، وهو ما يمثل ما بين 2 % إلى 5 % من إجمالي الناتج القومي في العالم، مما يشكل معه خطورة بالغة على كافة المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، حيث يستحوذ غسل الأموال على 25 %، من إجمالي التعاملات المالية في الأسواق العالمية.

و يبلغ متوسط حجم غسيل الأموال عالميا 10% من قيمة التجارة العالمية، بينما يتراوح ما بين 2-3 % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاديات الوطنية الراسخة.

و يتراوح حجم الأموال التي يتم غسلها سنويا عبر المراكز المالية العالمية، بين 750 مليار دولار إلى 100 مليار دولار، و تقدر المصادر المتخصصة ومنها صندوق النقد الدولي أن الحجم الحالي لعمليات غسيل الأموال يتراوح ما بين 620 مليار دولار إلى 1.6 تريليون دولار، بما نسبته 2 % إلى 5% من

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 79.

الناتج المحلي الاجمالي العالمي، و تقدر بعض الجهات أن من بينها حوالي 85 مليار دولار تعود من تجارة أرباح المخدرات فقط.[1]

ب-2- الاقتصاد الأسود:

الاقتصاد الأسود هو كافة الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، وذلك لتعمد إخفائه تهربا من الضريبة، أو تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط أو بسبب كون هذه الأنشطة المولدة للدخل مخالفة للقانون أيضا.

و هو أيضا مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون و الاعتباريون، و لا يعلن عنها ولا تندرج في حسابات الناتج القومي، سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة من الناحية القانونية، و إن كانت في جملتها غير مشروعة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى نتائجها و آثارها الاقتصادية الخطيرة، وتأثيرها على السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية للدولة.

ب-3- التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي سلوك غير مشروع يرتكبه شخص ذي صفة معينة (الممول)/، بهدف التخلص من أداء الضريبة المستحقة عليه، سواء كان ذلك التخلص كليا أم جزئيا، و غالبا ما يقع هذا السلوك اللامشروع بطرق احتيالية.[2]

يرتبط التهرب الضريبي بالفساد الاقتصادي ارتباطا قويا، ذلك أن المكلف ليس هو وحده الذي يبحث عن أسباب التهرب من دفع الضريبة، بل الموظفون الحكوميون أيضا لهم علاقة حيث يقومون استخدام أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية و تخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية، و تفسيرها وتطبيقها، و تمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء و تقدير الضريبة عليه، و تقدير الاعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية يستخدمونها في زيادة دخولهم، عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن و هذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد الاقتصادي.

ب-4- الرشوة:

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 62.
[2] صلاح الدين حسن السيسي، جرائم الفساد، المجلد الثاني، ص 65.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الرشوة بأنها عرض أو إعطاء أيّ وعد مالي أو ميزة أخرى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو من خلال وسطاء، لموظف عمومي أجنبي لذلك الموظف أو لطرف ثالث، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما يمنع القيام بفعله فيما يتعلق بأداء الواجبات الرسمية، من أجل الحصول على أعمال أو ميزة أخرى غير مناسبة أو الاحتفاظ عليها[1]؛ حيث تحدث الرشوة خلال التواصل بين الطرفين، كل من الطرف المعطي و الطرف المتلقي للرشوة.

ويمكن القول أن علاقة الرشوة بالفساد الاقتصادي هو أن أكثر المتعاملين بالرشوة لهم أيدي في المعاملات الاقتصادية و التجارية، و في مثل هذه الحالات في أغلب الأحيان يقوم مقدمو الرشاوي ممن لهم علاقة بالمعاملات الاقتصادية و التجارية بتقديم الرشوة إلى المسؤولين الحكوميين أو الموظفين في القطاع الاقتصادي كقطاع الجمارك مثلا، و هذا لتحقيق مصالح تعود بالفائدة على كلا الطرفين فقط، كأن يقوم مقدم الرشوة بتقديم الرشوة لمسح ديونه من القطاع الضريبي، أو كأن تقوم شركات الاستيراد غير القانونية بتقديم الرشوة لتخليصهم من عقوبة الاستيراد غير القانوني أو غير المشروع، وهنا تؤثر الرشوة على الاقتصاد تأثيرا سلبيا مباشرا و غير مباشر، حيث تؤدي إلى الفوضى الاقتصادية في الدولة و هذا ما يسمى بالفساد الاقتصادي.

ب-5- الفساد المصرفي و الاستثماري:

الفساد المصرفي هو تعبير يستخدم لكل صور الفساد الاقتصادي التي لها صلة بالمصارف، و الذي يتمثل في صور الاقتراض من البنوك بدون ضمانات، وعدم القيام بسدادها، ويدخل في الفساد المصرفي الإضرار بالاقتصاد الناتج عن القصور في تمويل الاستثمارات اللازمة، أو إفساد قرار الاستثمار و يدخل فيه أيضا الاضرار الاقتصادي من خلال الواردات، و لعل من أخطر صور الفساد المصرفي محاباة بعض الأفراد أو الفئات، وجعلها تستفيد من ادخارات المجتمع المتراكمة و المودعة بالمصارف.

ب-6- الغش الصناعي و التجاري:

الغش الصناعي و التجاري هو أحد أهم أشكال الفساد الاقتصادي، كإنشاء مصنع غير قانوني أو سري، و العمل على تقليد الماركات العالمية ، استيراد قطع الغيار الرديئة و تجميعها من جديد لتصبح أجهزة

[1] غادة عبد المنعم موسى، مرجع سابق، ص 11.

تباع داخل الدولة تنافس الصناعة المحلية، يؤدي ذلك إلى إصابة المصانع الحقيقية بخسائر فادحة، أو إنتاج السلع الصناعية التي يحتاجها المستهلك و لكن بشكل بدائي.[1]

ومن أمثلة الغش التجاري قيام التجار بإضافة مميزات لسلع يبيعونها وهي غير موجودة، أو دفع الأموال لاستخراج الشهادات القياسية، أو خلو السلع من بقايا المبيدات، أو مراعاتها لمتطلبات البيئة، ثم يثبت عدم صحة ذلك، وهذا الفساد من شأنه أن يخلق أجواء عدم الثقة في الاقتصاد، وهو أيضا مخالفة أخلاقية بالدرجة الأولى.

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق، ص 88.

الشكل (3): أنواع الفساد المصدر: إعداد الطالبة

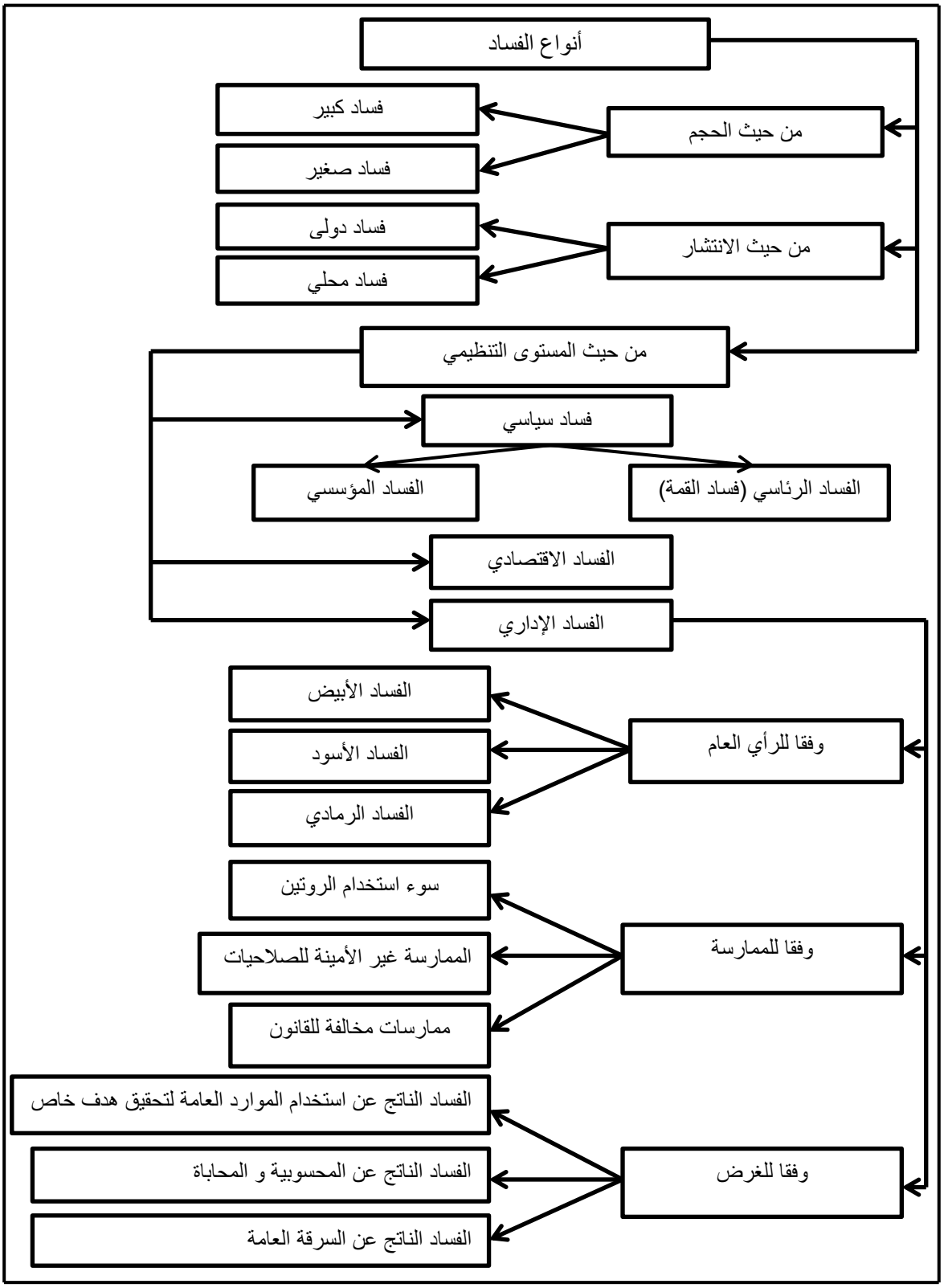

المبحث الثالث: مؤشرات الفساد و آثاره

إن ممارسة الفساد بجميع أنواعه، أشكاله و مظاهره، وتعدد الأسباب للقيام بذلك يولد آثار رهيبة ووخيمة على جميع الميادين السياسية بالدرجة الأولى و الاقتصادية، الاجتماعية و القيمية، وحتى الثقافية منها لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز أهم الآثار المترتبة عن الفساد كنتيجة للممارسة، إضافة إلى أنه لا يمكن أن نطلق مصطلح الفساد هكذا على أي دولة أو مجتمع من غير مؤشرات و معطيات تدل على الفساد حقيقة، لذلك سنتناول في هذا المبحث أيضا مؤشرات الفساد في العالم و التي ستكون انطلاقة للفصل الثاني.

أولا: آثار الفساد

1- آثار الفساد على الجانب السياسي

✦ يقوض الفساد المنهجي شرعية الحكومة، وبخاصة شرعية النظم الديمقراطية، ويقلل من قدرة الحكومة على الاعتماد على تعاون الجمهور و تأييده، باستثناء الحكومات غير الشرعية فإنه يدعمها، بل إنها لا تستطيع البقاء إلا في ظل مثل هذه الأجواء.

✦ تدمير مؤسسات المجتمع المدني من نقابات و غيرها، وتحويلها إلى مجرد واجهات سياسية للحزب الحاكم.

✦ الإساءة إلى سمعة الدولة و انخفاض مكانتها بين دول العالم، و عدم تعاون مؤسسات المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الانكشاف أمام القوى الخارجية.

✦ ظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية، سواء كانت أحزاب أو أفراد، وانتشار حالات السيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة.

✦ تحريف أهداف المؤسسات العامة عن محتواها الحقيقي، و تحويلها إلى مجرد واجهات تخدم أغراض النخبة الحاكمة و سياستها و تابعيها.

✦ الأثر الخطير في افتقاد عقلانية و فاعلية القرارات السياسية.

✦ السيطرة التدريجية على المؤسسات الرقابية في المجتمع و تحويلها إلى أبواق دعائية، لا تمارس أية مساءلة أو محاسبة للفاسدين.[1]

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حمدي العامري، مرجع سابق، ص 66.

✦ ارتفاع و تأثر الخطر السياسي الذي ينعكس سلبا على جذب استثمارات الشركات الدولية الكبرى، و ما يصاحب ذلك من هدر لإمكانيات الاستفادة من هذه الاستثمارات للقضاء على البطالة، وحل المشكلات الاقتصادية الأخرى.

✦ يخدم الفساد الإرهاب و يشجع على الدكتاتورية، لأن جزءا من الأموال المستحصلة من الفساد تذهب لخدمة الإرهاب، و خاصة المتأتية من غسيل الأموال.

✦ يؤدي إلى إضعاف الحكومة اتجاه الداخل و كذلك إضعافها اتجاه الخارج[1]، أي عدم الثقة من الشعب داخل الدولة، و من جهة أخرى عدم الثقة من طرف الدول الأخرى على الساحة الدولية

2- آثار الفساد على الجانب الاقتصادي:

✦ يسبب انخفاض الايرادات العامة و يزيد من النفقات، و يمكن ملاحظة ذلك في حالة التهرب من دفع الضرائب، ومن زيادة الوقت في تنفيذ المشاريع.

✦ يقلل الفساد من النوعية و الجودة و الكفاءة، و يلاحظ ذلك في معرض رسوّ المناقصات على الموردين الذين لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، و يظهر الأمر في السلع التي يقدمونها إذ تكون رخيصة بسبب عدم التقيد بالمواصفات اللازمة.

✦ يتدخل الفساد في تركيب النفقات العامة و يزيدها، فكثير من الموظفين يتجهون إلى المشاريع العملاقة، ولاشك أن تلك المشاريع تحمّل خزينة الدولة قسما كبيرا من إيراداتها، و لذلك يجب إيجاد رقابة عالية الكفاءة و شفافة، و إلا فإن معنى ذلك هو حجب الانفاق العام عن مجالات مطلوبة و تهم المجتمع بأسره.

✦ يسبب الفساد الارتباك في تخصيص الموارد، من خلال انخفاض قدرة الدولة على فرض الرقابة و الفشل في إدارة السوق.

✦ تضطرب إجراءات التوظيف و الترفيع و التعيين في الدولة، و في القطاع العام، و هي تقوم عادة على أسس المحسوبية و يؤدي ذلك إلى تخفيض نوعية الإدارة و تشويه سوق العمل.

✦ يسبب الفساد المزيد من الفقر و عدم العدالة في التوزيع، و تؤدي إشاعة الفساد إلى تقليل فرص الفقراء من الحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، لعدم حصولهم على الدعم المعروف المصدر.[2]

✦ شيوع ثقافة الفساد تعتبر الرشوة أمرا طبيعيا، أو أنها اقتسام للغنائم، كما أن الموظفين ذوو الأجور المنخفضة قد يعتبرون أن الرشوة هي بمثابة صدقة إلى المحتاج، و هذه الثقافة خطيرة جدا على الاقتصاد.

[1] علاء فرحان طالب، علي الحسين حمدي العامري، مرجع سابق، ص 66.
[2] سمير التنير، **الفقر و الفساد في العالم العربي**، بيروت، ط1، 2009، ص28.

✦ يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية، ويخلق أبعادا اجتماعية لا يستهان بها، و قد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، إذ يؤثر على استقرار و ملاءمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويهدد نقل التقنية، و يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية و الأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشوة من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعد الفساد ضريبة ذات طابع ضار و بصورة خاصة معوقة للاستثمار، و يزيد من حدة المشكلة الطبيعية السرية للرشوة، وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، و مع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشوة و العمولات إلى التكاليف، مما يرفع تكلفة المشروعات و يخفض العائد على الاستثمار.

✦ يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية و الخدمات العامة.

✦ يؤدي الفساد إلى زيادة حجم المديونية الداخلية و الخارجية.

✦ تتجلى أهم مخاطر الفساد على كل من العدالة التوزيعية و الفعالية الاقتصادية، نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون القرار.

✦ يؤدي الفساد إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبي و الجمركي، وزيادة تكاليف المشاريع في مختلف القطاعات، وزيادة الانفاق على أعمال الترميم و الصيانة غير الحقيقية، و الديكورات و غيرها من صور الفساد و أشكاله، ورفع تكاليف الانتاج كنتيجة مباشرة للرشوة و العمولات، و بالتالي ارتفاع مستوى الأسعار، أي بمعنى آخر يؤدي بصورة مباشرة إلى التضخم.[1]

3- آثار الفساد على الجانب الاجتماعي:

✦ يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون و قيم الثقة و الأمانة، إلى جانب تهديد للمصلحة العامة، من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر المفسدة أو ما يسمى سياسات سيئة، و هو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.

✦ يؤدي تفشي الفساد في المجتمع إلى تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي، و تدني مستويات المعيشة، وزيادة في أعداد الفقراء و المهمشين اجتماعيا.

✦ يؤدي الفساد إلى تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة من المجتمع، ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية، ويحرمهم من نصيبهم في الدعم.

[1] زياد عربية، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد
www.alwahdawi.net/news_detailsphp?sid=4570/09/10/2008.

✦ يزيد الفساد من سلطة الأثرياء، ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع، ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، وهو بذلك يشكل خطرا على السلم الاجتماعي.[1]

✦ يؤدي الفساد إلى تدهور القيم الاجتماعية و الأخلاقية في المجتمع، و يضعف من شعور المواطنين بالانتماء الاجتماعي للدولة.

✦ يسهم الفساد في تردي نظم التعليم و الرعاية الصحية.

✦ يسهم في استشراء روح اليأس بين المواطنين، و انتشار حالة الإحباط التي تنعكس سلبا على العمل و الإبداع، و يدفع بأصحاب الكفاءات العلمية إلى الهجرة نتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية الرفيعة و الهامة، بسبب آليات المحاباة و المحسوبية.

✦ التعدي على حقوق الانسان، حيث يقود انتشار الفساد إلى تحالف المفسدين مع السلطة و استخدامهم كافة الطرق للوصول إلى أهدافهم، بما في ذلك القتل و التعذيب و التعدي على الأعراض، وسجن الأبرياء و الفقراء، و تكثر في الدول الفاسدة حالات الظلم و التعدي على حقوق الانسان.[2]

ثانيا: مؤشرات الفساد

أ- مؤشر مدركات الفساد:

لقد تم وضع مؤشر مدركات الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية سنة 1995، بوصفه مؤشرا مركبا، يتم استخدامه بغية قياس مدركات الفساد في القطاع العام، في مختلف البلدان حول العالم، ويقصد بالقطاع العام الفساد السياسي و الاداري و الاقتصادي.

لقياس مؤشر مدركات الفساد يتم اتباع منهجية جمع المعلومات و البيانات[3]، ثم حساب مؤشر الفساد من خلال جمع المعطيات و البيانات من عدة مصادر مختلفة و معتمدة.

يعتمد مؤشر مدركات الفساد للعام 2014 على مصادر البيانات، التي يتم الحصول عليها من قبل مؤسسات متخصصة في مجال تحليل مناخ الحوكمة و الأعمال التجارية، و تستند مصادر البيانات التي يجري استخدامها لمؤشر مدركات الفساد للعام 2014 على البيانات التي جرى جمعها خلال الشهور 24 الماضية، يضم التصنيف 175 دولة ومنطقة في العالم.

---

[1] سعود بن هاشم جليدان، آثار الفساد

www.aleq.com/2014/06/29/articl_8632315.html.

[2] زياد عربية، مرجع سابق.

[3] لتفاصيل حول المنهجية، انظر الملحق رقم (1)، ص 89.

تشير الدرجة التي يحرزها البلد/ المنطقة على المؤشر إلى المستوى المدرك من الفساد في القطاع العام على مقياس تتراوح الدرجات المدرجة عليه ما بين 0-100، حيث تعني الدرجة 0 بأنه يتم النظر إلى البلد بوصفه بلدا فاسدا للغاية، بينما تعني الدرجة 100 بأنه ينظر إلى البلد على أنه نظيف تماما، أما المرتبة التي يحتلها البلد عل المؤشر فتشير إلى الموقع الذي يحتله ذلك البلد نسبة إلى البلدان/ المناطق الأخرى المدرجة في التصنيف.[1]

[1] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للعام 2014، مذكرة فنية حول المنهجية
www.transparencyintarnational.org/index

و فيما يلي جدول مدركات الفساد 2014 لـ 175 دولة و منطقة في العالم حسب تقدير منظمة الشفافية الدولية:

الجدول (01): مؤشر مدركات الفساد في العالم 2014

البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI	البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI	البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI
الدنمارك	1	92	فرنسا	26	69	التشيك	53	51
نيوزلندا	2	91	قطر	26	69	سلوفاكيا	54	50
فنلندا	3	89	سانت فنسنت وجزر غرينادين	29	67	البحرين	55	49
السويد	4	87	بوتان	30	65	الأردن	55	49
النرويج	5	86	بوتسوانا	31	63	ليسوتو	55	49
سويسرا	5	86	قبرص	31	63	ناميبيا	55	49
سنغافورة	7	84	البرتغال	31	63	رواندا	55	49
هولندا	8	83	بورتو ريكو	31	63	السعودية	55	49
لوكسمبورغ	9	82	بولندا	35	61	كرواتيا	61	48
كندا	10	81	تايوان	35	61	غانا	61	48
أستراليا	11	80	إسرائيل	37	60	كوبا	63	46
ألمانيا	12	79	إسبانيا	37	60	عمان	64	45
أيسلندا	12	79	دومينيكا	39	58	مقدونيا	64	45
المملكة المتحدة	14	78	ليتوانيا	39	58	تركيا	64	45
بلجيكا	15	76	سلوفينيا	39	58	الكويت	67	44
اليابان	15	76	الرأس الأخضر	42	57	جنوب أفريقيا	67	44
بربادوس	17	74	كوريا الجنوبية	43	55	البرازيل	69	43
هونغ كونغ	17	74	لاتفيا	43	55	بلغاريا	69	43
إيرلندا	17	74	مالطا	43	55	يونان	69	43
أمريكا	17	74	سيشيل	43	55	إيطاليا	69	43
الشيلي	21	73	كوستا ريكا	47	54	رومانيا	69	43
الاوروغواي	21	73	هنغاريا	47	54	السنغال	69	43
النمسا	23	72	موريشيوس	47	54	سوازيلاند	69	43
باهاماس	24	71	جورجيا	50	52	الجبل الأسود	76	42
الامارت العربية	25	70	ماليزيا	50	52	ساو تومي وبرينسيبي	76	42
استونيا	26	69	ساموا	50	52			

البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI	البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI	البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI
صربيا	78	41	المكسيك	103	35	نيبال	126	29
تونس	79	40	مولدوفا	103	35	باكستان	126	29
بنين	80	39	النيجر	103	35	توغو	126	29
البوسنةوالهرسك	80	39	الأرجنتين	107	34	مدغشقر	133	28
السلفادور	80	39	جيبوتي	107	34	نيكاراغوا	133	28
منغوليا	80	39	إندونيسيا	107	34	تيمور الشرقية	133	28
المغرب	80	39	ألبانيا	110	33	الكاميرون	136	27
بوركينا فاسو	85	38	الاكوادور	110	33	إيران	136	27
الهند	85	38	أثيوبيا	110	33	قيرغيزستان	136	27
جامايكا	85	38	كوسوفو	110	33	لبنان	136	27
بيرو	85	38	ملاوي	110	33	نيجيريا	136	27
الفلبين	85	38	كوت ديفوار	115	32	روسيا	136	27
سيريلانكا	85	38	جمهوريةالدومينيكان	115	32	جزر القمر	142	26
تايلاند	85	38	غواتيمالا	115	32	أوغندا	142	26
ترينداد وتوباغو	85	38	مالي	115	32	أوكرانيا	142	26
زامبيا	85	38	روسيا البيضاء	119	31	بنغلاديش	145	25
أرمينيا	94	37	موزمبيق	119	31	غينيا	145	25
كولومبيا	94	37	سيرا ليون	119	31	كينيا	145	25
مصر	94	37	تنزانيا	119	31	لاوس	145	25
الغابون	94	37	فيتنام	119	31	بابوغينيا الجديدة	145	25
ليبيريا	94	37	غيانا	124	30	جمهوريةافريقياالوسطى	150	24
بناما	94	37	موريتانيا	124	30	باراغواي	150	24
الجزائر	100	36	أذربيجان	126	29	جمهورية الكونغو	152	23
الصين	100	36	غامبيا	126	29	طاجيكستان	152	23
سورينام	100	36	هندوراس	126	29	تشاد	154	22
بوليفيا	103	35	كازاخستان	126	29	الكونغو الديمقراطية	154	22

البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI	البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI	البلد	الرتبة	مؤشر الفساد CPI
كمبوديا	156	21	هايتي	161	19	العراق	170	16
ميانمار	156	21	فنزويلا	161	19	جنوب السودان	171	15
زيمبابوي	156	21	اليمن	161	19	أفغانستان	172	12
بوروندي	159	20	إريتريا	166	18	السودان	173	11
سوريا	159	20	ليبيا	166	18	كوريا الشمالية	174	8
أنغولا	161	19	أوزبكستان	166	18	الصومال	174	8
غينيا-بيساو	161	19	تركمانستان	169	17			

المصدر: منظمة الشفافية الدولية مؤشر الفساد 2014

أول ملاحظة يمكن إعطاؤها على الجدول أن الفساد ظاهرة عالمية، ليس حكرا فقط على الدول المتقدمة وحدها، أو الدول المتخلفة، و إنما تتراوح درجات الفساد بين دولة و أخرى.

احتلت الدانمارك المرتبة الأولى بدرجة 92 من 100، أي أنها تكاد تكون دولة نظيفة تماما من الفساد، و في المقابل احتلت كل من الصومال و كوريا الشمالية المرتبة 174 بدرجة 8 من 100، أي أن الفساد في هاتين الدولتين مسيطر تماما على القطاع العام، بمعنى آخر تفشي كبير للفساد السياسي و الاداري و الاقتصادي، و الملاحظ أيضا هو أن الصومال أفقر دولة إفريقية تعاني الفقر، التخلف و المجاعة إضافة إلى أنها عانت كثيرا من الحروب الأهلية و الاستعمار، جاء ترتيبها مع كوريا الشمالية حيث أن بينهما تباعدا جغرافيا بالدرجة الأولى، حيث أن الصومال دولة إفريقية أما كوريا الشمالية شرق آسيا.

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن معظم الدول المصنفة في المراتب الأولى هي مجموعة الدول الأكثر تطورا في العالم أو بشكل آخر الدول الصناعية، مع اختلاف مناطق انتمائها، فمثلا الدول المصنفة في المراتب من 1 إلى 30 أكثرها دول أوروبية تأتي بينها دول آسيوية و أمريكية أحيانا، و نلاحظ في المرتبة 31 دولة بوتسوانا الإفريقية و هي الدولة الافريقية الوحيدة الأقل فسادا بالنسبة للدول الأخرى حيث تقدر درجة الفساد فيها بـ 63، و هي في نفس المرتبة مع قبرص، البرتغال، و بويرتوريكو الأمريكية، أما في المراتب المتبقية فهي تختلف بين إفريقية و آسيوية و أوروبية و أمريكية.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 100 مع الصين بمؤشر فساد درجته 36، رغم التباين و الاختلاف الكبير بين البلدين، حيث أن الجزائر حسب التصنيفات العالمية هي من الدول المتخلفة تنتمي إلى العالم الثالث، أما الصين فهي دولة متقدم جدا و رغم ذلك فقد كانت لهما نفس المرتبة في سلم التصنيف و هذا راجع أن الفساد كما أشرنا سابقا لا يستند إلى درجة التقدم و التخلف

في الدولة بل هو نتاج درجة فساد القطاع العام في الدولة و درجة ممارسة الفساد السياسي بالدرجة الأولى و الاقتصادي و الاداري.

أكثر الدول المحتلة للمراتب الأخيرة هي دول إفريقية و آسيوية ودول أمريكا اللاتينية، و بعض الدول الاوروبية، فمثلا روسيا هي دولة أوروبية متقدمة إلا أنها احتلت المرتبة 136 مع كل من الكاميرون، إيران، قير غستان، لبنان و نيجيريا بدرجة 27، و هذا مؤشر خطير بالنسبة لروسيا .

الدول الأخيرة في التصنيف معظمها دول تعاني الحروب الداخلية و الانقسامات والانقلابات على الأنظمة في بعض الأحيان، فمثلا سورية المرتبة 159 بدرجة فساد20، أيضا ليبيا و ارتيريا المرتبة 166 بدرجة فساد 18، العراق المرتبة 170 بدرجة 16، و أيضا السودان و جنوب السودان مصنفتين على التوالي من الدول الأخيرة على رغم الانقسام على عكس الكوريتين ، فكوريا الجنوبية احتلت المرتبة 43 بدرجة 55 تقريبا تعدت المتوسط أما كوريا الشمالية فقد احتلت المرتبة الأخيرة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد، نستنتج أن الفساد هو أولا ظاهرة عالمية، و هو سوء استغلال السلطة أو المصلحة العامة لخدمة المصلحة الخاصة، و يكون فرديا أو جماعيا، و أن من أهم مظاهره و أكثرها شيوعا: الرشوة، المحسوبية و المحاباة، الابتزاز و التزوير، تهريب الأموال، استغلال المنصب العام، و غياب الشفافية و المساءلة و أجهزة الرقابة حيث إذا توفرت هذه الشروط يمكننا إطلاق حكم الفساد على الدولة.

من خلال ما سبق أيضا نستنتج أن للفساد أنواعا تختلف في التصنيف، فمن حيث الحجم هناك فساد كبير و صغير، و من حيث الانتشار هناك فساد محلية فساد دولي، ومن حيث المستوى التنظيمي هناك فساد سياسي، و فساد إداري و فساد اقتصادي، و لكل من هذه الأنواع مظاهر و أشكال مختلفة.

للفساد آثار سلبية على جميع القطاعات في الدولة و خاصة على الجانب السياسي فهو يضعف الدولة داخليا و خارجيا و يقلل من شرعية الحكومة و يزيد من تسلط الدكتاتوريين إلى غير ذلك من الآثار تم ذكرها سالفا، أما على الجانب الاقتصادي فالفساد يؤثر بصفة كبيرة على اقتصاد الدولة، حيث يزيد من نشاط الهيئات و الشركات غير القانونية و الشرعية، يعف النمو و يؤثر سلبا على التنمية، و يزيد من المديونية...، و على الجانب الاجتماعي فتتجلى آثاره في تفشي و تفاقم حدة الفقر و سوء العدالة التوزيعية و الاجتماعية، إضافة إلى ظهور الجماعات الاجرامية....

و في الأخير لا يمكن إصدار حكم أن الدولة (أ) أو الدولة (ب) مهما كانت هي دولة فاسدة أو يمارس فيها الفساد، دون الاستناد إلى مؤشرات و معايير تؤكد ذلك، و أن الفساد ظاهرة ليست ميزة الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث فقط، بل هي ظاهرة تمس العالم المتقدم و المتخلف على حد سواء.

الفصل الثاني

واقع الفساد في إفريقيا

الفصل الثاني: واقع الفساد في إفريقيا

لا شك أنّ إفريقيا على غرار قارّات العالم تعاني من ظاهرة الفساد، هذا الأخير الذي أصبح متفشيا في جميع الدول و الأنظمة و المجتمعات، و لعل الاحصائيات و الدراسات و التقارير خير دليل على ذلك، و بقراءة تحليلية لتلك الدراسات و التقارير، سنحاول الاحاطة بواقع الفساد في إفريقيا، من خلال التطرق إلى مؤشرات الفساد في إفريقيا و هذا في المبحث الأول، كانطلاقة لدراسة واقع الظاهرة في إفريقيا، حيث و كما أشرت سابقا في الفصل الأول أنه لا يمكننا إصدار حكم على دول ما أنها تعاني الفساد، إلا من خلال إحصائيات و تقارير، أو بصورة أخص المؤشرات، ثم سنتناول في المبحث الثاني أهم الأسباب و العوامل المؤدية إلى انتشار الفساد في إفريقيا، لننتقل في المبحث الثالث إلى آثار الفساد على القارة الإفريقية(الدول الإفريقية).

المبحث الأول: مؤشرات الفساد في إفريقيا

بعد تطرقنا لمؤشرات الفساد في الفصل الأول و التي خصت 175 دولة من العالم بجميع قاراته، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مؤشرات الفساد في الدول الإفريقية، ولقد قامت منظمة الشفافية الدولية بدراسة مؤشرات الفساد في 53 دولة إفريقية أي ما يقارب 30% من مجموع الدول التي تم إدراجها في جدول مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014، و ما يعادل تقريبا 95 % من مجموع الدول الإفريقية، و قد حاولنا من خلال إعداد جدول يمثل مؤشر مدركات الفساد في إفريقيا لسنة 2014، إدراج جميع الدول الإفريقية التي أجريت عملية المسح من طرف منظمة الشفافية الدولية، و ذلك بإدراج البلد مع رتبته في التصنيف العالمي، ثم ترتيب الدول إفريقيا حسب رتبتها في المؤشر.

الجدول (2): مؤشر مدركات الفساد للدول الإفريقية و تصنيفها دوليا و إفريقيا 2014

الدولة	الترتيب في التصنيف العالمي	الترتيب الإفريقي	مؤشر الفساد	الدولة	الترتيب في التصنيف العالمي	الترتيب الإفريقي	مؤشر الفساد
بوتسوانا	31	1	63	الموزمبيق	119	28	31
الرأس الأخضر	42	2	57	سيراليون	119	28	31
سيشيل	43	3	55	تانزانيا	119	28	31
موريشيوس	47	4	54	موريتانيا	124	31	30
ليسوتو	55	5	49	غامبيا	126	32	29
ناميبيا	55	5	49	توغو	126	32	29
رواندا	55	5	49	مدغشقر	133	34	28
غانا	61	8	48	الكاميرون	136	35	27
جنوب إفريقيا	67	9	44	نيجيريا	136	35	27
السنغال	69	10	43	جزر القمر	142	37	26
سوازيلاند	69	10	43	أوغندا	142	37	26
ساوتومي وبرينسيبي	76	12	42	غينيا	145	39	25
تونس	79	13	41	كينيا	145	39	25
البينين	80	14	39	جمهورية إفريقيا الوسطى	150	41	24
المغرب	80	14	39	جمهورية الكونغو	152	42	23
بوركينافاسو	85	16	38	التشاد	154	43	22
زامبيا	85	16	38	**جمهورية الكونغو الديمقراطية**	154	43	22
مصر	94	18	37	زمبابوي	156	45	21
الغابون	94	18	37	بوروندي	159	46	20
ليبيريا	94	18	37	أنغولا	161	47	19
الجزائر	100	21	36	غينيا بيساو	161	47	19
النيجر	103	22	35	إريتريا	166	49	18
جيبوتي	107	23	34	ليبيا	166	49	18
إثيوبيا	110	24	33	جنوب السودان	171	51	15
ملاوي	110	24	33	السودان	173	52	11
الكود فوار	115	26	32	الصومال	174	53	8
مالي	115	26	32				

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد 2014

احتلت بوتسوانا المرتبة الأولى إفريقيا و المرتبة 31 عالميا بدرجة 63 من مؤشر الفساد، وهذه نتيجة جيدة حققتها بوتسوانا سواء إفريقيا أو عالميا، و كما يبدو أنها الدولة الوحيدة الإفريقية التي حققت هذا المستوى، و في إحدى الدراسات التي أجريت على الفساد في بوتسوانا؛ حيث خلصت الدراسة أن

نقص مستوى الفساد في بوتسوانا راجع إلى الاستقرار السياسي الذي شهدته بوتسوانا، على خلاف بعض الدول الافريقية، إضافة إلى استقلالية القطاع الخاص و عدم التضييق عليه و أن هذا الاستقرار السياسي أثر إيجابا على قطاع الاستثمار، وهو ما جلب ثقة المستثمرين الأجانب؛ ومن أسباب نقص الفساد أيضا هو إنشاء مديرية الفساد و التجريم الاقتصادي في 1994، و التي كانت تتابع الفساد و المتابعة القضائية للمفسدين،[1] و هذا ما أدى بخروج بوتسوانا بدرجة تحسن كبيرة على مستوى مؤشر الفساد.

بعد بوتسوانا تأتي الرأس الأخضر، سيشيل، موريشيوس، على التوالي بمؤشرات تفوق 50 درجة على سلم مؤشر مدركات الفساد، و هذا إن لم نقل أنه مستوى يكاد يكون متوسطا بالنسبة للتصنيف العالمي، أما على المستوى الإفريقي فهي جيدة بالنسبة للدول الإفريقية، ثم يأتي في الترتيب باقي الدول الإفريقية، و التي هي أساسا مصنفة كأثر الدول فسادا على المستوى العالمي، كما نلاحظ أيضا أن تونس احتلت المرتبة 79 عالميا، 13 إفريقيا و 40 درجة على سلم مؤشر الفساد، ورغم التحول السياسي الذي حدث في السنوات الأخيرة في تونس، فيمكن القول أنها احتلت المرتبة الأولى على مستوى دول شمال إفريقيا و المغرب العربي، فبالمقارنة مع الغرب و الجزائر اللتان تعيشان استقرارا سياسيا و اقتصاديا، فالجزائر مثلا احتلت المرتبة 100 عالميا، 36 إفريقيا بدرجة 36 على سلم مؤشر الفساد، و لكن ما تعرفه الجزائر من فساد ليس سببه عدم الاستقرار بل أسباب أخرى للفساد، كالتهرب الضريبي، و الرشوة، و مظاهر أخرى من مظاهر الفساد الاداري و الاقتصادي، و التي تكون سببا في احتلال الجزائر مثل هذه المرتبة.

في المراتب الأخيرة من التصنيف نلاحظ التنوع الإفريقي في الفساد بين شمال القارة و جنوبها و غربها و شرقها، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على غرق القارة بأكملها في الفساد، عدا الأربع دول الأولى سالفة الذكر، حيث نلاحظ أيضا أن الدول الأخيرة في التصنيف الإفريقي هي نفسها الدول الأخيرة في التصنيف العالمي، و من المؤكد أن الفساد في هذه الدول سببه راجع إلى عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي بالدرجة الأولى، أيضا الفقر الشديد في هذه الدول، حيث و في إفريقيا خاصة الفقر سبب و أثر للفساد في وقت واحد، و من بين الأسباب أيضا التي جعلت الدول الإفريقية تحتل المراتب الأخيرة مثل مالي، اثيوبيا، الكونغو، ارتيريا، ليبيا، السودان، جنوب السودان و الصومال أنها دول إما فاشلة أو تعرف حروبا داخلية و صراعات أو أنها دول منهارة كحالة ليبيا مثلا، أو دول آلت إلى الانقسام، و أكثر من ذلك ما تعرفه هذه الدول من تجارة غير مشروعة بالأسلحة، و المخدرات،

[1] Bruce M. Bailey, **La lutte contre la corruption : questions et stratégies**, l'Agence Canadienne de Développement International, 2011, p 31.

و انتشار الجريمة المنظمة عبر وطنية بها، و ظاهرة الإرهاب، و هذا راجع إلى فساد الأنظمة السياسية في حد ذاتها.

المبحث الثاني: أسباب الفساد في إفريقيا

بعد استعراضنا لتصنيف الدول الإفريقية في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2014، تبين أن القارة الإفريقية تكاد تغرق في الفساد تماما، و هذا استنادا إلى المعطيات و تصنيف الدول، لذلك سنحاول في هذا المبحث التركيز عل أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد في إفريقيا، و التي أدت بدولها إلى احتلال آخر المراتب كدول أكثر فسادا في العالم.

أولا: أسباب سياسية:

أ- التجربة الاستعمارية:

يرجح بعض المحللين إلى القول أن للفساد الدولي دورا هاما في انتشار بعض أشكال الفساد في إفريقيا، فكثيرا ما يقال أن الفساد في إفريقيا هو أحد ملامح التوطن الاستعماري للقارة منذ زمن بعيد حتى وقتنا الحالي، كما أنه يعكس عمق التقاليد الثقافية و الاجتماعية التي كانت ضد التغيير.

حيث أنه في إفريقيا يرى أن الفساد الممتد فيها هو أحد ملامح الدول التي مرت بتجربة استعمارية، لكن هذا لا يمنع من وجود دول أخرى في هذه القارة تعاني من الفساد رغم أنها لم تستعمر كإثيوبيا و ليبيريا و عليه يمكن القول أن حالات الفساد المعاصرة في إفريقيا لا يمكن تفسيرها كلية بالاستعمار، كل ما في الأمر أن النظم الاستعمارية في هذه القارة تركت دمارا مؤسسيا تمثل في الاعتماد على المساعدات الخارجية التي يمكن اعتبارها متغيرا مفسرا في هذه الدول.[1]

ب- طبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية:

عرف الفساد أوج تطلعاته في إفريقيا مع موجة التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية بداية التسعينات، حيث أن طبيعة معظم الدول الإفريقية هي في حقيقتها ليست دول ديمقراطية و حتى إن كانت كذلك فهي ديمقراطية منقولة عن النماذج الغربية، حيث تبقى الدول الإفريقية في حقيقتها دائما تميل إلى أنظمتها الحقيقية المتميزة إما بالتسلطية ذات الحزب الواحد المسيطر على الحياة السياسية

[1] عبد الله بن حسن الجابري، **الفساد الاقتصادي: أنواعه و أسبابه و آثاره و علاجه**، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، قسم الاقتصاد السياسي، طبعة تمهيدية، ص 15.

و هذا ما يعد سببا وراء تفشي ظاهرة الفساد السياسي في الدول الإفريقية إضافة إلى الولاءات القبلية و الحزبية و العرقية للطبقة السياسية.

و يقول " Dele Olwu" خبير في الإدارة العامة و الفساد في إفريقيا: "أن الفساد الحكومي و السياسي المستوطن في إفريقيا سببه هو أن المجهودات تركز فقط على علاج الفساد دون التحليل المعمق للمشكل أو السبب الحقيقي لتفشي الظاهرة".[1]

هناك من يرى أنه من الأسباب السياسية في تفشي الفساد السياسي في أنظمة الدول الإفريقية هو أنه بعد استقلال هذه الدول من المستعمرين الأجانب بدأ الاستعمار الداخلي، حيث استغل بعض القادة و الزعماء المناصب السياسية الشاغرة لأنفسهم تحت سياسة البقاء الدائم في السلطة.[2]

وقد اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام ذلك أن سيطرة نخبة معينة من الحكام و عدم الفصل بين الحكم و الدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية و انتشار الفساد و بخاصة في النخبة الحاكمة.[3]

ج- عدم الاستقرار السياسي:

تميزت السياسة الإفريقية بعد الاستقلال باحتكار السلطة السياسية على أيدي القلة القليلة، و تحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية، و هو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحوال عنيفا حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية و الحروب الأهلية، و تؤكد دراسة مسحية أن إفريقيا شهدت منذ عام 1952 حتى عام 1991 سبعين انقلابا عسكريا، و بلغ عدد التغيرات العنيفة في القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال و حتى عام 1992 نحو ثمانين حالة.

إن الدول الإفريقية تعيش أزمة مركبة و متشابكة للديمقراطية تور حول أسلوب التعامل بين الحكام والمحكومين، و تتضمن تلك الأزمة عدد من الأزمات الفرعية التي تشكل النسيج العام لأزمة الديمقراطية في إفريقيا ومن ذلك:

---

[1] Sahr John Kpundeh, **Gouvernance et économie en Afrique : La corruption en Afrique**, Centre Africain de formation et de recherche administrative pour le développement, Maroc, 2001, p 05.

[2] Plo Lumum Ba, **The war against corruption as a poverty agenda in Africa during the 2nd African governance** , Leadership and management convention, Kenya Institute of Management 2-6/8/2011, p7.

[3] الحافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 422 أفريل 2014، ص 58.

أزمة القيادة السياسية:

حيث أن الزعيم السياسي في النظم السياسية الإفريقية يمثل بؤرة النظام و مركز الثقل فيه، حيث يتمتع بسلطة مطلقة و تحيط به نخبة متميزة من الأتباع و المنتفعين، و تتميز العلاقة الرئيسية بين القائد و النخبة المتميزة أنها تسير في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل، استنادا إلى الولاء الشخصي، أما العلاقات الأفقية بين أفراد النخبة فإنها تتسم بالصراع و التنافس الشخصي بسبب محاولة كل منهم التقرب إلى القائد و التودد إليه و لاشك أن هذا النمط (القائد-الأتباع) يؤدي إلى انتشار الفساد في المجتمع سواء على مستوى القمة و هو ما يعرف بالفساد الرئاسي أو على مستوى النخبة.[1]

ثانيا: أسباب اقتصادية

تتعدد الأسباب و العوامل الاقتصادية التي كانت وراء تفشي ظاهرة الفساد في إفريقيا ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- عائدات تجارية غير معروفة المصادر:

في السنوات القليلة الأخيرة، و في كثير من الدول الإفريقية انتشرت ظاهرة وجود كميات هائلة من الأموال في أيادي أشخاص مجهولة المصادر، حيث يمارس هؤلاء التجارة الخارجية عن طريق استغلال الموارد الطبيعية التي هي ملك عمومي لحساب شخصي، و ممارسة تجارة جديدة عن طريق العقود المالية بمنتجات مشروعة و غير مشروعة كالمخدرات، حيث أن حكومات الدول الإفريقية لم تطور الأجهزة الإدارية و القضائية لإدارة هذه المصادر بشفافية مما يزيد من حالة انتشار الفساد على المستوى الاقتصادي، حيث تستحوذ طبقة على الموارد دون الطبقات الأخرى، وهو ما يؤدي إلى اختلال على مستوى القطاع الاقتصادي، و هذا ما يسمى بالفساد الاقتصادي.[2]

ب- تدخل الدولة في القطاع الخاص:

الدولة في إفريقيا و خاصة في الأنظمة ذات الحزب الواحد، تفرض سلطتها على القطاع الخاص، و في مثل هذه الدول الإفريقية تكون الحكومة هي المسيطرة على النظام المصرفي و البنكي، القطاع

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **الفساد السياسي في إفريقيا**، مصر، دار القارئ العربي، ط 1، 1993، ص 44.
[2] Oluwaseun Bamidele, **Corruption conflict and sustainable development in African states**, The African Symposium, Volume 13, N: 01, June 2013, p44.

الصناعي، التجارة، الاستيراد و التصدير، وهي التي تحدد طبيعة النشاطات الاقتصادية مما يؤدي إلى كبح القطاع الخاص أو وجوده لكنه خاضع تماما للقطاع العام(الحكومة).[1]

ج- قاعدة موارد طبيعية غير مستغلة محليا:

تحتوي الكثير من الدول الإفريقية على قاعدة موارد طبيعية خاصة البترولية و الغازية، إضافة إلى الذهب و الفوسفات و الألمنيوم و اليورانيوم و القطن و الخشب...، حيث تصدر هذه الموارد خاما إلى الخارج، لاستيرادها موادا مصنعة مرة أخرى و بأعلى تكلفة، و هذا ما يكلف خزينة الدولة مبالغ هائلة لاستيراد المواد المصنعة خاصة المواد الغذائية منها مقابل المواد الخام التي تستغل خارج حدود القارة بأثمان متدنية لتعود إليها بأثمان باهضة، و هذا ما يبب العجز و الفشل الاقتصادي للدول الافريقية، و يعد واحدا من الأسباب الاقتصادية في كثير من الدول الإفريقية،[2] حيث على الرغم من كل الثروات تبقى إفريقيا أفقر قارة في العالم بسبب الفساد و سوء التسيير سياسيا و اقتصاديا و إداريا.[3]

د- عدم العدالة التوزيعية للدخل و تباين الأنظمة الضريبية:

في كثير من الدول الإفريقية، النظام الضريبي الوطني ليس ارتدادي حيث لا يضطر ذوو الدخل المرتفع من دفع الضرائب و هذا لأن معظم هؤلاء من الطبقة المقربة أو الموالية للنظام، في حين أن الضرائب هي إجبارية على ذوو الدخل المنخفض ممن ليس لهم أية قرابة أو صلة بالطبقة الحاكمة أو أي نفوذ سياسي.[4]

هـ- تردي الأوضاع الاقتصادية:

من الملاحظ أن معظم الدول الافريقية تعمل وفقا لبرامج التكيف الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي حيث في عام 1989 كان من المفترض أن تقوم الدول الافريقية الأشد فقرا بدفع نحو حوالي 43% من قيمة صادراتها خدمة لديونها الخارجية، بينما قامت الدول ذات الدخل العالي في أفريقيا بدفع حوالي 51 % من قيمة صادراتها.

---

[1] Sahr John Kpundeh, **Op.cit**, p 08.
[2] Peter Vakunta, **Le problème de l'Afrique**, CODESRIA Bulletin, N :03 et 04, 2006, p 34.
[3] Reagan R Damas, Moment of truth : **Development in Sub-Saharan Africa and critical alterations needed in application of the foreign corrupt practices act and other anti-corruption initiatives**, American University International Law Review, Volume 26/ Issue 2, 2011, p 325.
[4] Kwabena Gyimah- Brempong, **Corruption: Economic growth and income inequality in Africa**, Economics Of Governance, N: 03, 2002, p 189.

و تجدر الإشارة إلى أن برامج التكيف الهيكلي قد أجبرت معظم الدول الإفريقية على انتهاج سياسات تقشفية حادة مثل تخفيض النفقات الحكومية، و تسريح كثير من موظفي الدولة و عمال القطاع الحكومي و تقليص الانفاق على الخدمات العامة كالصحة و التعليم و المياه النقية.

ولاشك في أن هذا التردي الاقتصادي قد أدى إلى كثير من الاضرابات و المظاهرات الجماهيرية التي شملت العديد من البلدان الإفريقية، مثل الكوديفوار الغابون و الكاميرون و مالي و البنين و النيجر و الكونغو و زامبيا و الزائير و غيرها، وسرعان ما طالبت هذه الحركات الجماهيرية بتحقيق الاصلاحات السياسية.

و مع التغيرات التي شهدها العالم منذ أواخر الثمانينات و التي فرضت ضغوطا متزايدة للأخذ بنظام السوق الحر، فإن كثيرا من الدول الإفريقية أعلنت عن تبنيها لمجموعة من السياسيات التي تدعم المبادرات الخاصة و الانفتاح على الخارج، و لاشك أن مثل هذه السياسات تساعد على انتشار الفساد ولاسيما في إدارات الدولة، التي تمس الأنشطة الاقتصادية الرئيسية مثل الجمارك و الاستيراد و التصدير، الضرائب و النقد الأجنبي و غيرها.[1]

و- تغلغل الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا:

من بين الأضرار الأساسية لهذه الشركات هو أنها أصبحت تواجه معارضة كبيرة في بلدانها في بعض القطاعات الصناعية التي أصبحت سببا في حدوث مشاكل بيئية و هذا ما جعلها تقوم بنقل هذه الصناعات إلى الدول الإفريقية، حيث أن هذه الشركات أحدثت مشاكل ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية و منها:[2]

❖ الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة و الغابات و هذا بإقامة مشاريع جديدة، مدن، موانئ، طرق و حفر مناجم...، و هذا ما يؤدي سنويا إلى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة.

❖ زيادة معدل التلوث و الفساد في المياه و التربة و بالتالي فإن كل ما يحصل عليه من هذه الأراضي يعد مسموما و ملوثا.

❖ ظلت هذه الشركات هي المسيطرة على التجارة و التعامل في الموارد و الخامات الثمينة، و بالتالي فهي تستطيع التحكم في المنتج النهائي أو المنتجات الوسطى و كذلك الدول الإفريقية التي تبيع لها هذا

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق، ص 47.

[2] بلعوج بلعيد، **الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 3، 2004، ص64.

المنتوج، كما أنها تحاول استنزاف الموارد الطبيعية للدول في أقرب وقت ممكن نظرا لنوعيتها الجيدة و سهولة الشحن و النقل و القيام بتصديرها بأسعار عالية.

❖ تحويل التكنولوجيا إلى الدول الافريقية من الصعب تحقيقها نظرا لاحتكارها من طرف الشركات متعددة الجنسيات، ووجود مراكز البحث في الدول الأصلية، كما أن التكنولوجيا التي تحول إلى الدول الإفريقية هي تكنولوجيا تعتبر مستهلكة أي قديمة تجاوزها الزمن في الدول المتقدمة، و نظرا لعدم صلاحيتها في هذه الدول ووجود بدائل أخرى أفضل منها فإنها تباع بأسعار باهضة، كما أنه من بين الشروط الأخرى الناتجة عن تسويق التكنولوجيا، هو عدم السماح للدول الإفريقية المتحصلة عليها أن تقوم بتحويلها أو تصدير منتوجاتها إلى الخارج، لأن ذلك يتناقض مع مصالح الشركات التي تحاول السيطرة على ما لديها من معلومات وهذا لكي تضمن بقاءها مدة أطول في الدول الإفريقية.

❖ التنافس بين الدول الإفريقية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مما يجعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، وتقدم تسهيلات ضريبية، و هذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور.

❖ إن الشركات متعددة الجنسيات لا توجه استثماراتها للقطاعات التي تحتاجها الدول الإفريقية، و لكنها تختار القطاعات التي تحقق لها الربح و أقل مخاطرة و بالتالي تستثمر في المشاريع التي تحقق لها مردودا مرتفعا في أقل وقت ممكن، وهذا مثل الخدمات المالية و غيرها.

❖ تمارس الشركات متعددة الجنسيات أعمالا غير مقبولة قانونا كالرشوة و محاولة التدخل في الشؤون السياسية للدول الإفريقية و بالتالي فإنه كلما اتسع السوق و أصبح عالميا كلما انتقلت مصادر السلطة والحكم من الحكومات الوطنية إلى الشركات العالمية.[1]

ثالثا: أسباب اجتماعية

تتمثل الأسباب الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفساد في إفريقيا أساسا في طبيعة المجتمعات الإفريقية، حيث سنحاول في هذا المحور شرح واقع المجتمعات الافريقية و كيفية تسببها في ظاهرة الفساد.

إن الواقع الافريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل و التنوعات الاجتماعية و الثقافية و الدينية و التاريخية، فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية و إفريقيا جنوب الصحراء، و حتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) و الدول الفرانكفونية (الناطقة بالفرنسية) و الدول اللوزفونية(الناطقة بالبرتغالية)، إضافة إلى تعدد الأعراق و اللغات و الديانات و يؤدي هذا إلى أن قبائل بأكملها تضع أيديها على مناطق واسعة، ولا

[1] بلعوج بلعيد، مرجع سابق.

تسمح لغيرها من القبائل بمشاركتها في الاستفادة مما تنتجه الأراضي و كثيرا ما تبقى الأراضي بورا دون استثمار.[1]

كما تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون 10 % من سكان العالم، و كذلك توجد بها كافة الأديان السماوية: الإسلام، المسيحية، اليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية، و باستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات و التنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية كنا هو الحال في نيجيريا 1967، و الحروب الأهلية جنوب السودان، وأعمال التمرد التي شهدتها كثير من الدول الافريقية الأخرى مثل: رواندا، بروندي، أنغولا، الموزمبيق...

إن الهوية العرقية في إفريقيا تتميز بأربع خصائص:

- الرابطة العرقية تتميز عما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية و ليست مكتسبة.
- تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم و المعتقدات، و عادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع ككل، يعني ذلك ولو بشكل غير مباشر أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديدا لسلطة الدولة.
- للرابطة العرقية وجود تمايزات داخل الجماعة العرقية، وقد يعزي ذلك إلى متغيرات العشيرة والانتماء الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسيات الوطنية للدولة الإفريقية.
- إن العرقية في إفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف و السياسات المتنوعة و المعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.[2]

إن العلاقة بين التعدد الاثني و العرقي في إفريقيا و الفساد هو أن هذه التعددات العرقية و الاثنية هي ممهد للأسباب الاجتماعية للفساد، حيث أن تعدد وكثرة العرقيات و الاثنيات يؤدي إلى تمركز السلطة في يد جهة معينة تنتمي إلى قبيلة معينة أو عشيرة ما، و ما إن تتولى هذه الفئة مقاليد الحكم و الزعامة حتى تبدأ المفارقات، حيث تستولي على السلطة و الحكم عن طريق احتكار المناصب العليا للدولة، والاستحواذ على الموارد الطبيعية لحساباتهم الشخصية و للمقربين إليهم عن طريق المحاباة

[1] العمور محمد السعيد، **مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول مجموعة CEDEAO الاسلامية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ص 11.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، **الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا: الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، أكتوبر 2004، ص 44.

و المحسوبية، كما أن الفئة التي تكن الولاء لأصحاب النفوذ تقوم هي أيضا بممارسة أنواع الفساد كتقديم الرشاوى كهدايا للتقرب من أصحاب النفوذ بحجة انتماءاتهم العرقية و القبلية و العشائرية .

المبحث الثالث: آثار الفساد في إفريقيا

إن ممارسة شتى أشكال الفساد قد أدى إلى استفحال الظاهرة في القارة الافريقية، مما نتج عنه آثار سلبية إلى حد كبير مست المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة الآثار الناجمة عن ممارسة الفساد في دول القارة الافريقية من مختلف جوانبها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

أولا: الآثار السياسية

لقد أدى انتشار الفساد في إفريقيا إلى بروز ما يسمى بالفساد السياسي الذي بدوره ينقسم إلى قسمين في إفريقيا.

أ- الفساد الرئاسي:

يعتبر هذا النمط من أكثر أنواع الفساد شيوعا و انتشارا في إفريقيا، وترجع خطورة هذا النمط إلى الدور المحوري الذي يحتله الزعيم في قمة الهرم السياسي في معظم أنحاء القارة الإفريقية، فقد وصلت إلى السلطة في إفريقيا بعد الاستقلال قيادات وطنية تنتمي غالبا في أصولها الاجتماعية إلى الطبقات الوسطى أو المعدمة، بيد أنها عولت بعد أن قامت بتكريس نمط من الحكم الشخصي المطلق إلى تحقيق مصالحها الخاصة؛ و على الرغم من أن معظم الدساتير الإفريقية في فترة ما بعد الاستقلال منحت الرؤساء التنفيذيين سلطات واسعة إلا أنهم شعروا بعدم الاستقرار و الأمان في مناصبهم، ذلك أنهم كانوا على وعي بعدم مقدرتهم على مواجهة التوقعات و الآمال المتزايدة لشعوبهم ، فالمهمة الأساسية التي واجهت الزعامة الوطنية هي بناء الدولة القومية و تنفيذ برامج التنمية الشاملة بما يعنيه ذلك تحقيق مشاركة الجماهير الفعالة، بيد أنه مع تحقيق الملكة السياسية خفت صوت التأييد السياسي و الحماس الشعبي للسياسات الوطنية، و ظهرت الانقسامات بشكل واضح في صفوف النخبة الحاكمة، و الأكثر من ذلك أضحت عملية التعامل مع الانقسامات القبلية و الاثنية و الاقليمية تمثل مشكلة كبيرة للقيادات الوطنية في الدول الإفريقية.[1]

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **، الفساد السياسي في إفريقيا** ، ص 28.

ب- الفساد المؤسسي:

تتسم مؤسسات الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بأنها هشة و ضعيفة و تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم الأعمال و المشروعات العامة، فالمسؤولون الحكوميون عادة ما يتجاهلون ويتحايلون على القوانين و اللوائح، و ثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات و القوانين، إضافة إلى أن موظفي الحكومة يدخلون في اتفاقات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة و ذوي النفوذ لتحقيق مآرب خاصة.

وفي إطار هشاشة مؤسسات الدولة برز نمط الدولة القرصان حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد ونهب الفائض الاقتصادي لصالح فئة من المنتفعين، أو قد تستخدم كأداة للقمع و تحقيق الأغراض السياسية للحاكم.

و لعل من أبرز هشاشة المؤسسات في إفريقيا فساد الوزارات و البرلمان و الأحزاب السياسية.

◆ **فساد الوزارات:**

نظرا لسيادة نمط الحكم الشخصي في معظم الدول الإفريقية فإن المعيار الأساسي لتولي منصب الوزارة هو الحصول على ثقة الحاكم ومن ثمة فإن الوزراء يسعون دائما إلى التقرب من شخص الحاكم بشتى الطرق، ومن جهة أخرى فإن شعورهم بعدم الأمن و القلق على إمكانية الاستمرار في السلطة يدفعهم إلى العمل على تحقيق مصالحهم الشخصية و الاستفادة من المنصب بأقصى قدر ممكن.

◆ **فساد البرلمان:**

على الرغم من تدهور دور ووظيفة المجالس التشريعية في الدول الإفريقية منذ الاستقلال، و التي أصبحت مجرد هيئات استشارية تهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الحاكم، فإنها شهدت صورا متعددة للفساد، و كثيرا ما يستغل أعضاء البرلمان نفوذهم و حصانتهم في القيام بأعمال غير مشروعة مثل التهريب و عقد صفقات مريبة بما يعود عليهم بأموال طائلة.[1]

◆ **الفساد الحزبي:**

على الرغم من انتشار نظام الحزب الواحد في إفريقيا بعد الاستقلال و النظر إليه باعتباره عنصرا وظيفيا في بناء الدولة القومية التي كانت تمثل الهدف الأسمى للزعامة الوطنية، إلا أن الحزب السياسي أضحى في غالب الأحيان حتى في الدول الافريقية التي عرفت تعددية حزبية مجرد تجمع شخصي

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **، الفساد السياسي في إفريقيا** ، ص 28.

يدور حول الحاكم الذي عادة ما يجمع بين رئاسة الدولة وزعامة الحزب الحاكم، و يهدف إلى جذب الولاء السياسي لشخص الحاكم، أي أن الحزب اعتبر أداة لتكريس نمط الحكم الشخصي المطلق.

و نظرا لعدم وجود أي قواعد واضحة تحدد الولاء السياسي للحزب فقد أدى هذا إلى انتهاز الفرص التي أخذت شكل الاستفادة المادية من المناصب الرسمية، كما أن الاعتبارات الشخصية و الذاتية أضحت أساسا للترقي في المناصب العليا للحزب ومن ثم في الدولة.

إن العضوية في الحزب شكلت نوعا من التمييز بين الجماهير، كما أن استغلال المنصب الرسمي فتح المجال أمام ظهور فئة جديدة أطلق عليها اسم "البرجوازية الجديدة"، حيث أنها استغلت وضعها السياسي في الحصول على مزايا مادية و مكاسب شخصية هائلة.

ومن الجدير بالذكر أن نمط انتشار الفساد الحزبي عادة ما يوصف بأنه نموذج القائد و الأتباع، فقد كان شائعا بصفة خاصة في ظل الأحزاب الجماهيرية بأن تسعى إلى مكافأة الموالين و الأصدقاء و إزاحة الأعداء و الخصوم.[1]

ثانيا: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية

للفساد آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على القارة الافريقية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- انتشار الجريمة المنظمة:

إن انتشار الجريمة المنظمة في إفريقيا و خاصة تجارة المخدرات و التي تمر من دول غرب إفريقيا نذكر منها: السنغال، سيراليون، غينيا باتجاه شمال إفريقيا لتغادر إلى أوروبا و انتشار الإرهاب عبر الوطني بالساحل الإفريقي، إضافة إلى الصراعات و الحروب الأهلية و العرقية في شرق إفريقيا ووسطها و جنوبها؛ كل هذا يعد نتيجة حتمية للفساد و يمكن ربط الجريمة المنظمة كنتيجة للفساد كما يلي:[2]

- تغاظي المتورطين في الفساد عن الأفعال الاجرامية التي ترتكبها عصابات الإجرام المنظم.
- قيام الموظفين العموميين المتورطين في الفساد بتقديم المساعدات الفنية و الوظيفية التي تعين عصابات الاجرام المنظم على ارتكاب جرائمهم.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **، الفساد السياسي في إفريقيا** ، ص 30.
[2] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 256.

- قيام الأفراد المتورطين من أجهزة الضبط الجنائي و أجهزة العدالة بتقديم المعلومات والتسهيلات لعصابات الاجرام المنظم في مرحلة التخطيط لارتكاب الجريمة و أثناء ارتكابها و بعد ارتكابها.
- تقديم المعلومات السرية للمجرمين.
- مساعدة مرتكبي الجريمة المنظمة في إخفاء الأدلة و التأثير على العدالة.

ب- أزمة المديونية

يعد الفساد عاملا أساسيا في زيادة المديونية على الدول الافريقية، حيث تمثل مشكلة الديون التي تواجه إفريقيا عقبة خطيرة أمام جهود التنموية و النمو الاقتصادي في بلدان القارة، مما يؤدي إلى استمرار الفقر و ظهور التوترات الاجتماعية، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي و السياسي فيها، و تستحوذ خدمة الدين على جزء كبير من الموارد المحدودة في ميزانيات تلك الدول، و هي الموارد التي كان بالإمكان توجيهها نحو المجالات الانتاجية و الاجتماعية و مما يزيد في تردي أوضاع الدول الإفريقية مدى تأثرها بالصدمات الخارجية و بتقلب أسعار السلع و بارتفاع أسعار وارداتها الأساسية؛ و بذلك يعد الفساد أحد العوامل الداخلية التي أدت إلى حدوث أزمة الديون الخارجية في إفريقيا.[1]

يقدم البنك الدولي مساعدات لإفريقيا حيث وافق سنة 2013 على تقديم 8,2 مليار دولار أمريكي، لتمويل 95 مشروعا للسنة المالية 2013 و شملت المساندة 42 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء و التعمير و 8,2 مليار دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية، وكانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي:

- ❖ النقل 1,8 مليار دولار أمريكي.
- ❖ الإدارة العامة و القانون و العدالة 1,8 مليار دولار أمريكي.
- ❖ الطاقة و التعدين 1,2 مليار دولار أمريكي.

و بالبناء على استراتيجية البنك الخاصة بإفريقيا التي تم اعتمادها عام 2011 فقد انصب تركيز عمله على قطاعات الطاقة و النقل و التعليم و الصحة و الزراعة و الحماية الاجتماعية و المياه و التنمية الحضرية.[2]

[1] مركز أنقرة، **وضع المديونية الخارجية للبلدان الإفريقية و بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، 2003، ص 43.
[2] البنك الدولي، التقرير السنوي 2013، ص24.

الجدول(3): إفريقيا و ارتباطات الإقراض من البنك الدولي و مدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2011، 2012، 2013

	الارتباطات بملايين الدولارات			المدفوعات بملايين الدولارات		
	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2011	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	56	147	42	665	488	429
المؤسسة الدولية للتنمية	7004	7379	8203	4925	5746	5766

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي 2013، ص25.

ج- الفقر و ضعف التنمية:

إن من أبرز النتائج التي يفرزها الفساد هو الفقر، تعاني إفريقيا من حدة الفقر في دولها وخاصة الدول الفاشلة و الضعيفة حيث تعد الصومال أفقر دولة في العالم، إضافة إلى كونها الدولة الأكثر فسادا في العالم حسب مؤشر مدركات الفساد 2014، أيضا الدول الواقعة غرب إفريقيا خاصة السنغال وبوركينافاسو و سيرالون، غينيا و غينيا بيساو، مالي موريتانيا و دول أخرى كجزر القمر والكاميرون و السودان و جنوب السودان، الكوت ديفوار، حيث أن من هم تحت خط الفقر أي 1,25 دولار لليوم، و هذا متعلق بالتنمية أيضا حيث أن التنمية في إفريقيا تقضي على الفقر ببطء شديد، و هذا ما جعل إفريقيا أفقر قارة في العالم من حيث التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية؛ فمن حيث الثروات هي من أغنى القارات في العالم إلا أن هذه الثروات غير مستغلة للتنمية و القضاء على الفقر بسبب الفساد المتفشي في دول القارة.[1]

و يلاحظ العلاقة القوية بين الفساد و الفقر و ضعف التنمية هو الدخل، حيث كلما زاد الدخل زادت التنمية وانخفض مستوى الفقر، إلا أن الملاحظ في الدول الإفريقية هو أن الفساد يؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي و الفردي، خاصة في القطاع العام أو القطاع الحكومي، مما يزيد من نسبة الفقر والبطالة و ضعف التنمية بالقارة، و هذا أيضا يؤدي بنتيجة حتمية وهو زيادة مديونية دول القارة.[2]

[1] Africa progress panel report 2014.
[2] Léonce Nndikumana, **Corruption and pro-poor growth outcomes evidence and lessons for African countries**, Addis Ababa, Political Economy Research Institute, 2006, p 8.

و كذلك فإن الفساد السياسي في إفريقيا هو أيضا مفرزة للفقر، حيث أن وجود طبقة حاكمة تنتمي لفصيلة أو لقبيلة معينة تمارس الفساد مع المقربين منها سواء المقربون من حيث الجنس أو العرق أو العائلة، أو ممن يكنون الولاء للطبقة الحاكمة، كل هؤلاء يقومون باستغلال المال العام و استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها بلدان القارة الافريقية للصالح الخاص و هنا تظهر طبقة ثالثة و هي طبقة الفقراء و بالتالي يمكن القول أن طبقة الفقراء في الدول الافريقية تشكل ما يقارب 50% من سكان كل دولة، وهذا بسبب الفساد السياسي و الاقتصادي الممارس في إفريقيا.[1]

بين عامي 1990 -2010 ارتفع معدل اللامساواة في الدخل في البلدان الافريقية 11%، حيث سجلت إفريقيا أعلى معدلات اللامساواة في قطاع الصحة، و مشكلة اللامساواة هي من العوامل التي تعيق التنمية لاسيما أنها تدل على عدم التكافؤ في الفرص، و تنعكس سلبا على النمو و الحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية و السياسية.

ورغم المساعدات التي تقدم إلى إفريقيا تبقى أشد فقرا في العالم، حيث تلقت في فترة الستينات ما يزيد عن نصف تريليون دولار أمريكي، لكن نقص المال و عجز الدول الافريقية عن سداد ديونها شلاّ حركة النمو الاقتصادي؛ لكن المشكل الحقيقي في الفقارة هو كيفية انفاق المال في القارة، حيث أن الأمر المهم فعلا هو كيف تنفق النخبة السياسية الافريقية المساعدات الأجنبية، ذلك أن معظم المبلغ الذي تلقته إفريقيا منذ الستينات ذهب لتمويل الانقلابات العسكرية، و الحروب الأهلية، ولم ينفق لتحقيق تطور اقتصادي، و قد شهدت فترة الثمانينات وحدها مالا يقل عن 92 محاولة انقلاب عسكرية في الدول الواقعة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى، و في الفترة الواقعة بين عامي 1982-1985 أنفقت زمبابوي 1,3 مليار دولار من المساعدات الأجنبية التي بلغت 1,5 مليار دولار على الأسلحة والذخيرة.[2]

إن المساعدات المقدمة لإفريقيا لم تكن سوى قوى مشبوهة و شكلا من أشكال التمويل الإجرامي، ذلك أنه في دول مزقتها الحرب مثل إثيوبيا و الصومال و السودان شكلت تحويلات الأموال الأجنبية التي تم تعريفها على أنها توزيع جديد للمساعدات مصدر دخل لا ينتهي للجماعات الداخلية المسلحة، والحكومات الافريقية لا تنأى بنفسها عن المشاركة في مثل هذه السرقات، حيث انتشرت حوالات الأموال إلى حد باتت معه الدول المتبرعة تقبل بنسبة معيارية قدرها 5 % من أية مساعدات سواء كانت عينية أو مالية من أجل إجراء التحويل و ترتفع هذه النسبة للدول الإفريقية إلى 20%، ذلك أنه لم

---

[1] مفوضية الاتحاد الافريقي، تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في إفريقيا، 24 مارس 2013.
[2] لوريتا نابليوني ، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة: لبنى حامد عامر، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2010، ص 239.

تسرق المساعدات المالية الأجنبية من مصدرها، أي قبل أن يصل المال أو السلع إلى الفقراء الأفارقة، فتسرق منهم إما في أوطانهم أو قريبا منها، و يتضمن هذا النوع الشائع من تمويل الإرهاب تحويلات أموال محلية، حيث تصادر منظمات محلية السلع عند مفارق الطرق المؤدية إلى المنطقة التي تسيطر عليها أو عبر شن غارات على القرى التي يفترض وصول التحويلات إليها، وهو ما يؤدي إلى حدوث مجاعات.

و تبقى الحقيقة أن المساعدات الأجنبية مفيدة بمعظمها إلى الذين يقدمونها، و حسب "مومو كيساو" الاقتصادي الذي كان يعمل لدى عدة منظمات إنسانية في إفريقيا، فإنه مقابل كل دولار من المساعدات التي تصل إلى إفريقيا تعود ثلاثة دولارات منها إلى الدولة التي قدمت هذه المساعدات، و السبب الرئيسي هو أن العمالة و المنتجات تأتيان من دول صناعية و هكذا تنتج المعونات سوقا للمنتجات الغربية، وحسب مصادر البنك الدولي فإن 70% من القروض تذهب لشراء منتجات و خدمات شركات غربية.[1]

[1] لوريتا نابليوني ، مرجع سابق، ص 241.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لواقع الفساد في إفريقيا، تطرقنا إلى مؤشر مدركات الفساد لإفريقيا 2014 حيث تبين لنا أن الدول الإفريقية هي من أكثر الدول فسادا في العالم باستثناء قلة منها، و هذا مبين من خلال المراتب التي احتلتها عالميا، أما على المستوى القاري فالنسبة تتفاوت فيما بينها، حيث احتلت بوتسوانا المرتبة الأولى في إفريقيا كدولة أقل فسادا، و احتلت الصومال المرتبة الأخيرة كدولة أكثر فسادا سواء على المستوى القاري أو العالمي.

تطرقنا أيضا إلى أسباب الفساد في إفريقيا حيث تركزت الدراسة حول الأسباب السياسية بالرجوع إلى التجربة الاستعمارية التي مرت بها القارة، كذلك طبيعة الأنظمة السياسية لدول القارة الإفريقية، و عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه معظم الدول الإفريقية، و أيضا الأسباب السياسية التي تمثلت في تردي الأوضاع الاقتصادية و عدم العدالة التوزيعية و مشاكل الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية التي تتمثل أساسا في طبيعة المجتمعات الافريقية.

كل هذه الأسباب مجتمعة شكلت صرحا واسعا لممارسة الفساد بشتى أنواعه و أشكاله في إفريقيا ما نتج عنه آثار خطيرة على القارة على جميع الأصعدة و المستويات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية منها تفشي الفساد السياسي و انتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها و الفقر و ضعف التنمية وزيادة في مديونية الدول الإفريقية.

الفصل الثالث

استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا

الفصل الثالث: استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا

إن انتشار الفساد في إفريقيا بسبب طبيعة الأنظمة السياسية الفاشلة، و النظم الاقتصادية الضعيفة و طبيعة النسيج الاجتماعي للدول الافريقية، وما خلفه من آثار وخيمة على المستوى السياسي بإنتاجه للفساد الرئاسي و الفساد المؤسسي إضافة إلى الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المتمثلة في تردي الأوضاع الاقتصادية إضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفقر و ضعف التنمية وزيادة المديونية كل هذه العوامل جعلت المجتمع الدولي عامة و الإفريقي خاصة يتحرك لخلق استراتيجية فعالة لمنع و مكافحة الفساد في إفريقيا، تمثلت هذه الاستراتيجية في مجموعة من الاتفاقيات الدولية و القارية و تحت القارية للحد من انتشار الظاهرة و التقليل من مخاطرها.

ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لاستراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا من خلال تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية، و ذلك للتمكن من الإحاطة بجوانب المكافحة المتمثلة في الاتفاقيات و المجهودات الدولية و القارية، الإقليمية و الوطنية؛ لذلك قمنا بتخصيص المبحث الأول للمجهودات الدولية لمكافحة الفساد و الذي سنركز في بالتحديد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2003،و التطرق إلى مجهودات الهيئات الدولية الأخرى الحكومية منها وغير الحكومية، أما المبحث الثاني فهو مخصص للمجهودات القارية وتحت القارية و الذي سنركز فيه بالتحديد على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد 2003، أما المبحث الثالث فسيكون مخصص للمجهودات الوطنية لمكافحة الفساد و الذي خصصناه للتطرق إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته بالجزائر كنموذج عن المؤسسات الإفريقية الوطنية التي تعنى بمكافحة الفساد في إفريقيا.

المبحث الأول: المجهودات الدولية لمكافحة الفساد

إن مكافحة الفساد يتطلب تظافر الجهود الدولية و القارية و الاقليمية، و نظرا لانتشار الفساد وحجم خطورة آثاره فإن المجتمع الدولي قام بالتحرك للتصدي للظاهرة و مكافحتها عن طريق الهيئات و المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية لذا سنعرض في هذا المبحث أهم ما قامت به هذه المنظمات بالتركيز على إحدى أهم الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد و هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كذلك المنظمات الأخرى كالبنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و منظمة الشفافية العالمية.

أولا: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003:

في إطار سعيها لمكافحة الفساد عبر العالم، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2000 إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد مستقلة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث تم التفاوض حولها ووضعها في "فيينا"(النمسا)، عبر لجنة مخصصة لذلك.

في أكتوبر 2003 اعتمدت الجمعية العامة "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" و أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة في كلمة له بعد اعتماد الجمعية أن الاتفاقية تمثل "تقدما حقيقيا في توعية حياة ملايين البشر حول العالم".[1]

قراءة تحليلية لمحتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003:

تضمنت الاتفاقية 71 مادة مقسمة على ثمانية فصول.

أ- الأحكام العامة:

جاءت الأحكام العامة لتبين الهدف من الاتفاقية، وشمولية نطاق تطبيقها و ترسيخ القيم السياسية والاجتماعية المعززة لثقافة الشفافية و النزاهة و المساءلة، و الاهتمام بالسياسات الوقائية المصاحبة لمكافحة الفساد، كما و جاءت الاتفاقية لتبين خطورة ما يطرحه الفساد و ما يترتب عليه من آثار على المجتمع و على الدولة، و أمنها و يعرض سيادة القانون للخطر، بالإضافة بينت الصلات القائمة بين

[1] وليد إبراهيم الدسوقي، **مكافحة الفساد في ضوء القانون و الاتفاقيات الاقليمية و الدولية**، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، 2010، ص 110.

الفساد و سائر أشكال الجريمة و خاصة الجريمة المنظمة و الجريمة الاقتصادية بما فيها غسيل الأموال.

➢ الهدف من الاتفاقية

تستهدف الاتفاقية حسبما تنص عليه في المادة رقم (01) في تحقيق الأغراض التالية:[1]

- ترويج و تدعيم التدابير الرامية إلى منع و مكافحة الفساد بصورة أكفأ و أنجح.
- ترويج و تيسر و دعم التعاون الدولي و المساعدة في مجال استرداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة و المساءلة و الإدارة السليمة للشؤون العامة و الممتلكات العمومية.

➢ نطاق تطبيق الاتفاقية:

يتسم نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالشمول حيث تسري الأحكام الواردة بها على كافة مراحل و مستويات مكافحة ظاهرة الفساد سواء كان ذلك قبل وقوعها (سياسات وقائية) أو بعد وقوعها (من خلال التحري و الملاحقة) أو تتبع العائدات المتحصل عليها من الفساد.

كما يتسع نطاق تطبيق الاتفاقية ليشمل كافة جرائم الفساد بغض النظر عن كون تلك الجرائم قد ترتب عليها أضرارا بأملاك الدولة أم لا، و هو ما أفصحت عنه المادة (03) من الاتفاقية التي نصت على: "تطبق هذه الاتفاقية وفقا لأحكامها على منع الفساد و التحري عنه، و ملاحقة مرتكبيه، و على تجميد وحجز و إرجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية".[2]

➢ ترسيخ القيم السياسية و الاجتماعية المعززة لمكافحة الفساد:

إن مكافحة ظاهرة الفساد على نحو فعال يقتضي ضرورة الاهتمام بترسيخ عددا من القيم السياسية والاجتماعية التي تؤثر وجودا أو عدما في مكافحة الفساد أو انتشاره، و لعل أهم هذه القيم التي أكدت الاتفاقية على ضرورة العمل على تعزيزها:

❖ تأكيد النزاهة و المساءلة و سيادة القانون و هو ما نصت عليه الفقرة(1) من المادة (5) من الاتفاقية: "تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع و تنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع و تجسد مبادئ سيادة القانون و حسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية و النزاهة و الشفافية و المساءلة"[3]

❖ دعم استقلال القضاء و التأكيد على نزاهته، وهو ما أكدت عليه المادة (11) من الاتفاقية: "نظرا لأهمية استقلال القضاء وماله من دور حاسم في مكافحة الفساد، تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة 01.
[2] المرجع نفسه، المادة 03.
[3] المرجع نفسه، المادة 01/05

الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء، تدابير لتدعيم النزاهة و درء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي، ويجوز أن تشتمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي..."

❖ نشر التوعية المجتمعية و ضرورة مشاركة المجتمع الأهلي و المنظمات غير الحكومية مشاركة نشطة في منع الفساد و أسبابه و جسامته، و ما يمثله من خطر و هو ما أشارت إليه المادة (13) من الاتفاقية حيث نصت على "تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود امكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية للقانون الداخلي، لتشجيع أفراد و جماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية، و منظمات لمجتمع المحلي على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته و لإذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد و أسبابه و جسامته وما يمثله من خطر، وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

- تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار و تشجيع اسهام الناس فيها.
- ضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات.
- القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، و كذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية و الجامعية.
- احترام وتعزيز و حماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد و تلقيها و نشرها و تعميمها، و يجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون و ما هو ضروري لـ:
  - مراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم.
  - حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لصون صحة الناس و أخلاقهم.[1]

❖ ترسيخ و اعتماد مبادئ الكفاءة و الشفافية و المعايير الموضوعية مثل الجدارة و الانصاف والأهلية في مجال التوظيف في القطاع العام في الدولة و هو ما أشرت إليه المادة (07) الفقرة 1/أ من الاتفاقية: "تسعى كل دولة طرف، حيثما اقتضى الأمر إلى اعتماد وترسيخ و تدعيم نظم لتوظيف المستخدمين المدنيين، وغيرهم من الموظفين العموميين...، تتسم بأنها تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة و الانصاف و الأهلية..."[2]

❖ تعزيز الشفافية السياسية المرتبطة بقضية تمويل الأحزاب السياسية وهو ما أكدت عليه المادة (07) الفقرة 03: " تنظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية و الادارية المناسبة، بما يتناسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتعزيز الشفافية في تمويل

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة 13.
[2] المرجع نفسه، المادة 07 الفقرة 1/أ.

الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية، و في تمويل الأحزاب السياسية حيثما انطبق الحال...".

❖ منح الهيئات التي تضطلع بدور في مكافحة الفساد وفقا للمبادئ الأساسية للنظام القانوني في كل دولة ما يلزمها من الاستقلالية، و توفير ما يلزم من موارد مادية و موظفين متخصصين لها، و كذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفين من تدريب للاضطلاع بوظائفهم، حتى تتمكن تلك الهيئات من القيام بمهامها بصورة فعالة و بمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له وهو ما نصت عليه المادة (06) من الاتفاقية التي أوجبت على كل دولة طرف القيام بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم و عنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف على وضع و تنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

❖ تنظيم المشتريات العمومية و إدارة الأموال العامة على نحو يقوم على الشفافية و التنافس، والمعايير الموضوعية في اتخاذ القرارات، و هو ما تطرقت إليه المادة (09) من الاتفاقية تحت مسمى "المشتريات العمومية و إدارة الأموال العمومية".[1]

❖ اتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال القطاع العام لاختيار و تدريب الأفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر بصفة خاصة عرضة للفساد، و ضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء وهو ما أكدت عليه المادة (07) الفقرة 1/ب،ج من الاتفاقية.[2]

❖ وضع النظم واتخاذ التدابير التي تلزم الموظفين العموميين بالإفصاح للسلطات المعنية عما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي و استثمارات و موجودات، وهبات و منافع كبيرة قد تقتضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين وهو ما نصت عليه الفقرة (5) من المادة (08).[3]

❖ حظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الوعاء الضريبي و كذلك سائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد، و يعتبر هذا الحكم من أهم ما تضمنته الاتفاقية في مجال السياسيات الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد كونه يعد تصحيحا لممارسات سابقة، كانت تسمح بها تشريعات و نظم بعض الدول، من السماح باقتطاع مثل هذه الرشاوى تحت مسمى العمولات أو المكافآت أو النفقات من الوعاء الضريبي للشركة، و يبدو ذلك جليا في إطار نشاطات الشركات و الكيانات العابرة للحدود وهو ما أشارت إليه المادة (12) الفقرة (04) من الاتفاقية: "على كل دولة أن لا تسمح باقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الوعاء الضريبي، لأن الرشاوى هي من أركان الأفعال المجرمة وفقا

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة (09).
[2] المرجع نفسه، المادة (07) الفقرة 1/ب، ج.
[3] المرجع نفسه، المادة (08) الفقرة 5.

للمادتين (15) و(16) من الاتفاقية، و كذلك عند الاقتضاء سائر النفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد".[1]

ب- الإطار التشريعي لتجريم أفعال الفساد (التجريم و إنفاذ القوانين):

لا تكاد تخلو الاتفاقية من تجريم أي فعل من أفعال الفساد، و لعل هذا ما يؤكد أهميتها كصك ولي شامل لمكافحة ظاهرة الفساد، كما أنها خصصت الفصل الثالث منها تحت مسمى "التجريم و إنفاذ القانون" من المادة (15) و حتى المادة (42)، جرمت من خلالها عددا من الأفعال التي اعتبرتها جرائم فساد، تستحق إيقاع العقوبات الصارمة بحق مرتكبيها، كما جرمت الفساد في القطاع العام و الخاص والمنظمات الدولية، ووضعت الآلية المناسبة لاستعادة الأصول و العوائد المتأتية من جرائم الفساد.

ومن أهم ما اتسم به الإطار التشريعي للتجريم و العقاب الذي اشتملت الاتفاقية عليه ما يلي:

- تجريم شتى أفعال و صور الفساد بحيث لا يقتصر على أفعال الفساد التي تقع من الموظفين العموميين في إطار الإدارة الحكومية أو القطاع العام، بل يشمل أيضا أفعال الفساد التي ترتكب في إطار نشاط القطاع الخاص، حيث جرمت الاتفاقية 12 فعلا و اعتبرتها من جرائم الفساد، التي تستحق إيقاع العقوبات الصارمة حيال مرتكبيها و هي:[2]
  - رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
  - رشوة الموظفين العموميين الأجانب، وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.
  - اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.
  - المتاجرة بالنفوذ.
  - إساءة استغلال الوظائف.
  - الثراء غير المشروع.
  - الرشوة في القطاع الخاص.
  - اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
  - غسل العائدات الاجرامية.
  - الإخفاء.
  - إعاقة سير العدالة.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة (12) الفقرة 4.
[2] المرجع نفسه، من المادة (15) إلى المادة (27).

المشاركة أو الشروع في ارتكاب أي من الجرائم المذكورة سابقا.

- التوسع في تعريف الموظف العام الذي يمكن اسناد الرشوة إليه، بحيث لا يقتصر على الموظف العام الوطني في كنف دولة معينة، بل يشمل أيضا الموظف العام الأجنبي و موظفي المؤسسات الدولية وهو ما أكدت عليه المادة (02) الفقرة (أ) و كذلك نص المادة (16) من الاتفاقية.
- التوسع في تجريم أفعال الفساد بحيث تشمل كل صور المشاركة، في ارتكاب إحدى جرائم الفساد، أيا كانت صورة هذه المساهمة، سواء بالتحريض أو التواطؤ أو المساعدة، بالإضافة إلى تجريم الشروع في ارتكاب أي جريمة من جرائم الفساد المشمولة بالاتفاقية وفقا لما نصت عليه أحكام المادة(27) من الاتفاقية.
- تلتزم الدول بأن تعمل وفقا لنظامها القانوني على فرض عقوبات على جرائم الفساد، تتناسب مع درجة جسامتها، مع تحقيق التوازن بين أي حصانات أو امتيازات قضائية ممنوحة للموظفين العموميين، من أجل أداء وظائفهم من جهة و بين إمكانية قيام أجهزة الدولة المختصة عند الضرورة بعمليات تحقيق و ملاحقة جريمة من جرائم الفساد.[1]
- أكدت الاتفاقية على الاجراءات التي ينبغي على الدول اتخاذها من أجل مصادرة العائدات الاجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة، أو أية ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات و الممتلكات أو المعدات و الأدوات الأخرى التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب جريمة.[2]
- يجوز للدولة أن تتخذ الاجراءات اللازمة للكشف عن العائدات الاجرامية أو اقتفاء أثرها و تجميدها أو حجزها، و ذلك لغرض مصادرتها، و تخضع للمصادرة أيضا كافة الايرادات و المنافع الأخرى والمتأتية من العائدات الإجرامية، أو من الممتلكات التي حولت إليها تلك العائدات أو بدلت بها أو من الممتلكات التي اختلطت بها تلك العائدات.[3]
- يتعين على كل دولة أن تكلف محاكمها الوطنية أو أجهزتها المختصة الأخرى بإتاحة السجلات المصرفية أو التجارية أو حجزها، و تذليل العقبات التي قد تنشأ، ولا يجوز رفض الامتثال بحجة السرية المصرفية، مع إمكانية التزام الجاني بأن يبين المصدر المشروع لهذه العائدات الاجرامية المزعومة أو الممتلكات الأخرى الخاضعة للمصادرة، ما دام ذلك الالزام يتوافق مع المبادئ الأساسية للقانون الداخلي للدولة.[4]

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة (30) الفقرتين (1)و(2).
[2] المرجع نفسه، المادة (31) الفقرة (01).
[3] المرجع نفسه، المادة (31) الفقرات من (01) إلى (06).
[4] المرجع نفسه، المادة (31) الفقرتين (07)و(08).

➢ تلتزم الدول بتوفير حماية فعالة للشهود و الخبراء الذين يدلون بشهاداتهم وفقا للاتفاقية، وكذلك لأقاربهم و تغيير إقامة الشهود و الخبراء و الضحايا،[1] و عدم إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم، وأماكن تواجدهم، أو إجراءات الحماية الخاصة بهم، مع توفير الضمانات التي تتيح للشهود و الخبراء أن يدلوا بأقوالهم على نحو يكفل عدم إفشائها و يجوز توفير اتصال بالأشخاص للإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات مع التأكيد على سلامتهم من أجل تشجيع الابلاغ عن الجرائم،[2]وقد أكدت الاتفاقية على مبدأ صون سيادة الدول، وذلك بأن تخضع لولاية الدولة القضائية جرائم الفساد المنصوص عليها و هما:[3]

- عندما يرتكب الجرم في إقليم تلك الدولة الطرف.
- عندما يرتكب الجرم على متن سفينة ترفع علم تلك الدولة الطرف أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانين تلك الدولة الطرف وقت ارتكاب الجريمة.

ج- التعاون الدولي في المساعدة في التحقيق:

❖ تلتزم الدول الأطراف بالتعاون المتبادل فيما يتعلق بطلب تسليم المجرمين وذلك في حالة وجود الجاني داخل حدود الدولة الأخرى، بشرط أن تكون الجريمة معاقبا عليها بمقتضى القانون الداخلي، ويجوز للدولة الموافقة على طلب تسليم الجاني حتى في حالة عدم وجود نص عقابي في قانونها.[4]

❖ لا يقتصر التعاون فيما بين الدول على تسليم المتهمين و نقلهم، بل يمتد أيضا إلى التزام الدول بأن تقدم إلى بعضها البعض أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات و الملاحقات والاجراءات القضائية، و يجوز طلب المساعدة القانونية المتبادلة في أي غرض من الأغراض التالية:[5]

- الحصول على أدلة أو أقوال و إعداد المستندات القضائية.
- تنفيذ عمليات التفتيش و الحجز و التجميد.
- فحص الأشياء و المواقع و تقديم المعلومات و الموارد و الأدلة و تقييمات الخبراء.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة (32).
[2] المرجع نفسه، المادة (33).
[3] المرجع نفسه ، المادة (42).
[4] المرجع نفسه، المادة (44).
[5] المرجع نفسه، المادة (45).

د- التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات:

أكدت الاتفاقية على التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، حيث نصت على الحكم العام في هذا المجال: "استرداد الموجودات بمقتضى هذا الفصل هو مبدأ أساسي في هذه الاتفاقية و على الدول الأطراف أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر ممكن من العون و المساعدة في هذا المجال"[1]، و لضمان تنفيذه تلتزم الدول بالتعاون المتبادل بينها على النحو التالي:

- إلزام المؤسسات المالية بأن تتحقق من هوية العملاء، وهوية المودعين للأموال في حسابات مرتفعة، و الفحص للحسابات التي يتطلب فتحها أو السابقة لموظفين حاليين أو سابقين، ويعد ذلك الفحص الدقيق أسلوبا يتيح كشف المعاملات المشبوهة بغرض إبلاغ السلطات المختصة، مع الاحتفاظ بسجلات وافية للحسابات و المعاملات التي تتعلق بالأشخاص.

هـ- التعاون الدولي في مجال المساعدة التقنية و تبادل المعلومات:

تتناول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشكال و صور التعاون الدولي، في مجال المساعدة التقنية وتبادل المعلومات و ذلك على النحو التالي:[2]

- التعاون في مجال التدريب و المساعدة القانونية، و ذلك من خلال تطوير و تحسين برامج التدريب الخاصة بالعاملين على منع الفساد.
- تقديم المساعدات الفنية خاصة للدول النامية.
- إجراء تقييمات و دراسات حول أنواع الفساد و أسبابه، لوضع استراتيجيات و خطط عمل لمكافحة الفساد.
- المساهمة في إنشاء آليات تطوعية بهدف المساهمة ماليا في الجهود التي تبذلها الدول لتطبيق هذه الاتفاقية.
- التعاون في مجال المعلومات المتعلقة بالفساد و تبادلها و تحليلها.
- التعاون في تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية، لتعزيز قدرة الدول على منع الفساد ومكافحته.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة (52).
[2] المرجع نفسه، المادة (60).

ز- أساليب الرقابة و آليات التنفيذ:

- **تنفيذ الاتفاقية:**

تنص الاتفاقية على أن تتخذ كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، ما يلزم من تدابير بما فيها التدابير التشريعية و الإدارية، لضمان تنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية، كما يجوز لكل دولة طرف أن تعتمد تدابير أكثر صرامة و شدة من التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية من اجل منع الفساد و مكافحته.[1]

- **تسوية النزاعات:**

تنص الاتفاقية على أن الدول تسعى إلى تسوية النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق الاتفاقية من خلال التفاوض، و يعرض أي نزاع ينشأ بين دولتين أو اكثر من الدول الأطراف بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها و تتعذر تسويته عن طريق التفاوض في غضون فترة زمنية معقولة على التحكيم بناء على طلب إحدى تلك الدول.[2]

- **التوقيع و التصديق و القبول و الاقرار و الانضمام:**

تنص الاتفاقية على أن يفتح باب التوقيع على الاتفاقية من 09 إلى 11 ديسمبر 2003، في المكسيك ثم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 09 ديسمبر 2005.[3]

- **بدء التنفيذ:**

يبدأ تنفيذ الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام.[4]

- **التعديل و الانسحاب:**

يجوز بعد انقضاء 5 سنوات على بدء تنفيذ الاتفاقية للدولة الطرف أن تقترح تعديلا لها، و تنص الاتفاقية على أنه يجوز لأي دولة طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية ويصبح هذا الانسحاب نافذا بعد سنة واحدة من استلام الأمين العام لإشعار الانسحاب.[5]

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، المادة (65).
[2] المرجع نفسه، المادة (66).
[3] المرجع نفسه، المادة (67).
[4] المرجع نفسه، المادة (68).
[5] المرجع نفسه، المادتين (70) و(71).

ثانيا: منظمة التجارة العالمية

أقرت منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، و تهدف إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية لاتفاقية نظرا لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة في هذا الشأن.

ثالثا: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:

تعتبر جهود المنظمة من أهم و أشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد و تتركز أهم هذه الجهود في:

مجموعة توصيات 1994 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية و التي دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربة و منع الرشوة، ونصت التوصيات على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات في المنظمة بمتابعة التزام الدول بهذه التوصيات، ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة خلال 3 سنوات و قد تم عام 1997 مراجعة هذه التوصيات، على ضوء التقرير المقدم من اللجنة و إصدار توصيات جديدة عرفت بتوصيات 1997، بشأن الرشوة في تبادل الأعمال الدولية، تميزت بأنها أكثر شمولية من سابقتها.[1]

رابعا: صندوق النقد الدولي

طرح صندوق النقد الدولي مجالين لمساهمته في مكافحة الفساد و هما:

- **المجال الأول:** تطوير إدارة الموارد العامة، و يشمل ذلك إصلاح الخزينة و مديريات الضرائب و أسس إعدادات الميزانيات العامة و إجراء نظم المحاسبة و التدقيق.
- **المجال الثاني:** خلق بيئة اقتصادية مستقرة و شفافة و بيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب و الأعمال التجارية.[2]

[1] أحمد محمود نهاد أبو سويلم، **مكافحة الفساد**، الأردن، دار الفكر، ط1، 2010، ص64.
[2] المرجع نفسه.

خامسا: البنك الدولي

بادر البنك الدولي إلى وضع استراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد تتضمن 4 محاور رئيسية:

- منع كافة أشكال الاحتيال و الفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، خاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة الفساد و ذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية و مؤسسات الاقراض والتنمية الاقليمية.
- اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، و تحديد شروط ومعايير الاقراض ووضع سياسة المفاوضات و اختيار و تصميم المشروعات.
- تقديم العون و الدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

سادسا: منظمة الشفافية العالمية

طبقا لتصريحات المسؤولين للمنظمة، فقد تحقق عدد من الانجازات خلال خمس سنوات الماضية تتمثل في:

- تقديم الدعم لمنظمة دول التعاون الاقتصادي و التنمية في إصدار اتفاقية مقاومة رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون في المعاملات التجارية العالمية.
- الضغط على دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من أجل إنهاء تخفيض الضرائب على الرشوة.
- كسر حاجز الحذر المفروض في مناقشة أمور الفساد المتعلق بالتجمعات الدولية.
- الاصدار السنوي الذي تنشره المنظمة عن الفساد أكسب المنظمة دورا فعالا في مكافحة الفساد.[1]

[1] أحمد محمود نهاد أبو سويلم، مرجع سابق، ص 66.

المبحث الثاني: المجهودات الافريقية القارية و تحت القارية

نظرا للانتشار الحاد لظاهرة الفساد في إفريقيا، قامت الدول الإفريقية بعدة مجهودات لمنع الظاهرة و مكافحتها ومن أهم ما قامت به هو اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003، إضافة إلى مجهودات أخرى سنتطرق إليها في هذا المبحث.

أولا: اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد 2003:

في نطاق القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، الذي يعترف بأن الحرية و المساواة و العدالة والسلام و الكرامة أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الإفريقية، بتنسيق و تكثيف تعاونها ووحدتها و تماسكها و جهودها من أجل تحقيق ظروف معيشية أفضل للشعوب الافريقية،[1] وفي انعقاد الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي 11 جويلية 2003 تم إبرام اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد.

أسباب إبرام الاتفاقية:

- العواقب الوخيمة للفساد و الافلات من العقاب على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي في الدول الإفريقية، و آثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإفريقية.
- الفساد يقوض المساءلة و الشفافية في إدارة الشؤون العامة و كذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للفساد في القارة.
- ضرورة صياغة و انتهاج سياسة جنائية موحدة على جناح السرعة، كهدف ذي أولوية، لحماية المجتمع من الفساد؛ بما في ذلك اعتماد تشريعات و إجراءات وقائية مناسبة.
- ضرورة تعزيز الشراكة بين الحكومات و جميع فئات المجتمع المدني و خاصة النساء و الشباب ووسائل الإعلام و القطاع الخاص، من أجل محاربة كارثة الفساد.

تضمنت الاتفاقية 28 مادة

[1] القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، المادة (3).

أ- أهداف الاتفاقية:[1]

- تشجيع و تعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد و ضبطه والمعاقبة و القضاء عليه، و على الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام و الخاص.
- تعزيز و تسهيل و تنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف، من أجل ضمان فعالية التدابير والاجراءات الخاصة بمنع الفساد و الجرائم ذات الصلة في إفريقيا، و ضبطها و المعاقبة والقضاء عليها.
- تنسيق و مواءمة السياسات و التشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد و ضبطه والمعاقبة و القضاء عليه في القارة.
- تعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و كذلك الحقوق المدنية و السياسية.
- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية و المساءلة في إدارة الشؤون العامة.

ب- مبادئ الاتفاقية:[2]

- احترام المبادئ و المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية و سيادة القانون و الحكم الرشيد.
- احترام حقوق الانسان و الشعوب طبقا للميثاق الافريقية لحقوق الانسان، و الشعوب و الوثائق الأخرى ذات الصلة بشأن حقوق الانسان.
- الشفافية و المساءلة في إدارة الشؤون العامة.
- تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل كفالة تنمية اجتماعية و اقتصادية متوازنة.
- إدانة ورفض أعمال الفساد و الجرائم ذات الصلة و الافلات من العقاب.

ت- نطاق التطبيق:[3]

تطبق هذه الاتفاقية على أعمال الفساد و الجرائم ذات الصلة التالية: الرشوة، قيام موظف بأعمال مخالفة للروتين الوظيفي بصورة غير مشروعة، و استغلال المهنة لمنافع خاصة، حيث تطبق بالاتفاق المتبادل بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف.

[1] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003، المادة (02).
[2] المرجع نفسه، المادة (03).
[3] المرجع نفسه، المادة (04).

ث- الاجراءات التشريعية و القضائية:[1]

تلتزم الدول الأطراف بما يلي:

- ❖ غسل عائدات الفساد ومكافحة الفساد و الجرائم ذات الصلة في الخدمة العامة.
- ❖ اعتماد الاجراءات التشريعية اللازمة لجعل الأعمال المنصوص عليها في الفقرة(01) المادة(04) مندرجة ضمن جرائم الفساد.
- ❖ تعزيز إجراءات الرقابة الوطنية، من أجل ضمان خضوع إنشاء و تشغيل أي شركات أجنبية في أراضي الدول الأطراف لاحترام التشريعات الوطنية السارية في هذه الدول.
- ❖ إنشاء و حفظ و تعزيز هيئات أو وكالات وطنية مستقلة لمكافحة الفساد.
- ❖ اعتماد إجراءات تشريعية و غيرها من الاجراءات لإنشاء و حفظ و تعزيز أنظمة للمحاسبة، والمراجعة و المتابعة الداخلية و خاصة للإيرادات العامة، و إيصالات الضرائب و الرسوم الجمركية و المصروفات و الاجراءات المتعلقة باستخدام وشراء و إدارة السلع و الخدمات العامة.
- ❖ اعتماد الاجراءات اللازمة لضمان قيام المواطنين بالإبلاغ عن حالات الفساد.
- ❖ اعتماد و تعزيز آليات لتشجيع توعية السكان على احترام السلع العامة و المصلحة العامة، وتوعيتهم بمكافحة الفساد، و الجرائم ذات الصلة بما في ذلك البرامج التعليمية في المدارس، وتوعية وسائل الإعلام و تعزيز البيئة المناسبة لاحترام آداب المهنة.
- ❖ مطالبة الموظفين العموميين المعنيين تقديم إقرار عن ممتلكاتهم و ثرواتهم، قبل تولي مهام وظيفة عامة و خلال مدة توليهم هذه الوظيفة و بعد انتهاء مدة خدمتهم.
- ❖ اتخاذ اجراءات تأديبية و إجراءات للتحقيق في القضايا المتعلقة بالفساد و الجرائم ذات الصلة، بغية مواكبة التكنولوجيا وزيادة فعالية المسؤولين في هذا الصدد.
- ❖ ضمان الشفافية و العدالة و الفعالية في إدارة العطاءات و إجراءات التعيين في الخدمة العامة.
- ❖ الحق في الحصول على أية معلومات مطلوبة للمساعدة في مكافحة الفساد و الجرائم ذات الصلة وكذلك الأمر بالنسبة للمواد (10)، (11)، (12).
- ❖ الاختصاص القضائي حيث يكون لكل دولة طرف اختصاص قضائي، بشأن أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة، بحيث لا يستثني أي اختصاص جنائي تمارسه دولة طرف طبقا لقوانينها المحلية.
- ❖ ينال أي شخص متهم بارتكاب أعمال الفساد و الجرائم ذات الصلة محاكمة عادلة، بموجب إجراءات جنائية، طبقا للحد الأدنى من الضمانات المنصوص عليها في الميثاق الإفريقي لحقوق

[1] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003، المواد (05)، (06)، (07)، (13)، (14).

الانسان و الشعوب ، أو أية وثيقة دولية أخرى ذات صلة بشأن حقوق الانسان معترف بها من قبل الدول الأطراف.

ج- التعاون الدولي:[1]

في مجال التعاون الدولي تلتزم الدول الأطراف بما يلي:

- التعاون الدولي و الاقليمي بين الدول الافريقية في مجال الفساد، أي تسليم المجرمين المرتكبين لجرائم الفساد فيما بينها.
- السرية المصرفية، حيث تلتزم كل الدول الأطراف بعدم اتحاد السرية المصرفية ذريعة لتبرير رفضها التعاون بخصوص الجرائم المتعلقة بالفساد، و كذلك تلتزم بإبرام اتفاقيات ثنائية لرفع السرية المصرفية بشأن الحسابات المصرفية المشكوك فيها.
- التعاون و المساعدة القانونية المتبادلة، حيث تلتزم الدول الأطراف بتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الفني و تقديم المساعدات فيما بينها، و إجراء دراسات و أبحاث و تبادلها حول كيفية مكافحة الفساد، و تبادل الخبرات المتعلقة بمنع الفساد و مكافحته، و تنظيم دورات تدريبية مشتركة بين دولتين أو أكثر في مجال مكافحة الفساد و الجرائم ذات الصلة.
- التعاون مع البلدان الأصلية للشركات متعددة الجنسيات على إضفاء بطابع الجريمة ومعاقبة ممارسة العمولات السرية أو أي شكل آخر من أشكال الممارسات التي تتسم بالفساد خلال العمليات التجارية الدولية ومنعها.
- تعزيز التعاون الاقليمي و القاري و الدولي لمنع ممارسات الفساد خلال العمليات التجارية الدولية.
- تشجيع جميع البلدان على اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لمنع الموظفين العموميين من التمتع بالممتلكات التي اكتسبوها عن طريق الرشوة، و ذلك بتجميد حساباتهم المصرفية في الخارج، وتسهيل إعادة المبالغ المختلسة أو المكتسبة بصورة غير شرعية إلى بلدانها الأصلية.
- العمل عن كثب مع المنظمات المالية الدولية و الاقليمية و الفرعية للقضاء على الفساد في برامج المساعدات الانمائية و التعاون.

[1] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003، من المادة (15) إلى المادة (19).

ج- السلطات الوطنية

تقوم السلطات الوطنية أو الوكالات بالاتصال فيما بينها مباشرة لأغراض الاتفاقية، حيث تلتزم الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات اللازمة، من أجل كفالة تخصيص سلطات أو وكالات وطنية لمكافحة الفساد، بضمان تدريب العاملين فيها و منحهم الحوافز الضرورية، لتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم المنوطة بهم.[1]

خ- آلية المتابعة:

انشاء مجلس استشاري حول الفساد داخل الاتحاد الافريقي وظائفه:[2]

- تعزيز وتشجيع اتخاذ و تطبيق الاجراءات اللازمة، لمنع الفساد في القارة.
- جمع وتوثيق المعلومات بخصوص طابع الفساد و نطاقه في إفريقيا، و أيضا فيما يخص الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في إفريقيا.
- إقامة شراكات مع اللجنة الإفريقية لحقوق الانسان و الشعوب و المجتمع المدني الافريقي، والمنظمات الحكومية و الحكومية المشتركة و غير الحكومية، بغية تسهيل الحوار في مجال مكافحة الفساد.
- تلتزم الدول الأطراف بإبلاغ المجلس في غضون سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالتقدم المحرز في تنفيذها.

د- الأحكام النهائية[3]

التوقيع: توقع على الاتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي.

التصديق: بعد ثلاثين يوما من تاريخ إيداع الوثيقة.

أما بالنسبة للانضمام و الدخول حيز التنفيذ و التحفظات و الانسحاب من الاتفاقية و الايداع فهي مشابهة بمثيلاتها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 التي جاء ذكرها سابقا.

[1] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003، المادة (20).
[2] المرجع نفسه، المادة (22).
[3] المرجع نفسه، من المادة (23) إلى المادة (28).

ثانيا: البرنامج الاقليمي لمكافحة الفساد في إفريقيا 2011-2016

البرنامج الاقليمي لمكافحة الفساد في إفريقيا 2011-2016 هو مبادرة من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، في أديس أبابا (إثيوبيا)، جاءت المبادرة بالموازاة مع أشغال المجلس الاستشاري للاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد، للتأكيد على مكافحة الفساد المتفشي في القارة، و تحقيق وجود قارة خالية من الفساد، أكثر حوكمة، ومزدهرة اقتصاديا، حيث استوحى البرنامج أهدافه و مبادئه من الاطارات الاستراتيجية و السياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد2003، و اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003.[1]

مبدأ البرنامج الموضوعي هو تسهيل الإعداد لتنفيذ الاطارات الاستراتيجية للقارة الإفريقية، لمكافحة الفساد فيها.

وضع البرنامج مجموعة من الأهداف الأخرى:[2]

- الهدف الأساسي للبرنامج هو القضاء أو التقليل من انتشار الفساد في إفريقيا، باعتباره إلى حد كبير آلية لتسهيل التنمية السوسيوإقتصادية في القارة الإفريقية، و تحقيق العيش الكريم لسكانها، و هذا المبدأ هو بمثابة الآلية لتنفيذ أهداف اتفاقيتي الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذا بالتنسيق مع المعارف المناسبة و الملائمة في مجال مكافحة الفساد، بتعزيز استقلالية و قدرة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد، عن طريق ترقية التدريب المتبادل ونشر المعلومات.
- نظرا للآثار الوخيمة وحجم انتشار الفساد فإن البرنامج قام بتغطية القطاعات التالية:
  - ✓ البحث المؤسسي على السياسات التقنية، الانتاج، التوثيق، انتشار المعارف.
  - ✓ تبادل المعلومات، إعلام الشبكات، الاعتماد المتبادل بين الهيئات و المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد
  - ✓ تطوير قدرات الدول الأعضاء و المؤسسات الإقليمية و تحت الإقليمية.
  - ✓ الحوار السياسي.
  - ✓ النهوض بالإعلام و الدفاع عن السياسات
  - ✓ دعم الإعلانات الخاصة بمكافحة الفساد في إفريقيا.
  - ✓ المشروع المتعلق بالإمدادات المالية غير المشروعة.

[1] Le programme régional pour l'Afrique en matière de lutte contre la corruption 2011-2016.
[2] Op.cit.

التعاون مع الاتحاد الإفريقي:[1]

في السنوات الأخيرة، قام الاتحاد الإفريقي و البرنامج الإقليمي لمكافح الفساد في إفريقيا، بالقيام بعدة نشاطات في مجال مكافحة الفساد؛ تضمنت النشاطات التحضير للإطار الإقليمي لمكافحة الفساد، تنفيذ مشروع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد، توجيه البحوث لقضايا الفساد، و الطلب من الدول الأطراف من تعزيز قدرنها المؤسساتية.

برامج و نشاطات البرنامج الإقليمي لمكافحة الفساد في إفريقيا:[2]

- البحوث المحورية حول سياسات و انتاج المعارف؛ حيث قام البرنامج بدراستين هامتين لتنظيم ملتقى دولي حول مكافحة الفساد في إفريقيا.
- تبادل المعارف و الخبرات حول مكافحة الفساد في إفريقيا بين الدول.
- تطوير القدرات و المعارف لمكافحة الفساد بإشراك منظمات المجتمع المدني، المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد و الشباب الجامعي الإفريقي، و صناع القرار السياسي.
- التشاور حول وضع استراتيجية مناسبة لمكافحة الفساد في إفريقيا.

نتائج البرنامج الإقليمي لمكافحة الفساد في إفريقيا:[3]

- ✓ تطوير القدرات المؤسساتية، الإقليمية و تحت الإقليمية لمكافحة الفساد، و تطوير شبكات تحت قارية لمكافحة الفساد، و محاولة إيجاد حلول مستديمة لمشاكل الفساد في إفريقيا.
- ✓ تعزيز إطار قانوني و مؤسساتي للدول الإفريقية لمكافحة الفساد.
- ✓ تعزيز استراتيجية التعاون و التنسيق و الشراكة في مجال مكافحة الفساد في إفريقيا.
- ✓ تعزيز القدرات و الشبكات الإقليمية و الوطنية لمكافحة الفساد في إفريقيا، بنظرة تشجيعية لمبادرات مكافحة الفساد بطريقة فعالة.
- ✓ تطوير قدرات القطاع الخاص ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد في المؤسسات الإفريقية، وهذا عن طريق التعاون الدولي بين الدول الأطراف
- ✓ تعزيز المعارف التقنية و السياسية و الخبرات الإفريقية.
- ✓ تبادل المعلومات و المعارف بين مختلف الأحزاب التي تعنى بمكافحة الفساد.

[1] Le programme régional pour l'Afrique en matière de lutte contre la corruption 2011-2016.
[2] Op.cit.
[3] Op.cit.

- ✓ تعزيز مخططات عمل في الفضاءات الإقليمية و الوطنية، عن طريق إعداد برامج لمكافحة الفساد في إفريقيا.
- ✓ تعزيز الشفافية و المسؤولية لموظفي الدولة و ترقية الحكم الراشد.

ثالثا: المؤتمر الإقليمي لمكافحة الفساد في إفريقيا الغربية:

انعقد المؤتمر من 26 إلى 27 فيفري 2015، قامت السلطات المعنية بمكافحة الفساد في 13 دولة في إفريقيا الغربية باجتماع في نيامي عاصمة النيجر، من أجل المؤتمر الإقليمي لمكافحة الفساد في إفريقيا الغربية.

نظم المؤتمر من طرف هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة و المخدرات، بالشراكة مع سلطة مكافحة الفساد و الجرائم المماثلة في النيجر، و بدعم مالي من جمهورية ألمانيا الفدرالية، من أجل تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تقوية التعاون الدولي بين مؤسسات مكافحة الفساد في إفريقيا الغربية.
- تقوية التعاون في إطار التحري ضد الفساد.
- التحضير لخطة استراتيجية لمنع الفساد و مكافحته في دول إفريقيا الغربية.

خلص المؤتمر لعدة نتائج نذكر منها:[2]

- ← دعوة حكومات دول إفريقيا الغربية لتعزيز إطارات شرعية، لمكافحة الفساد في إطار قانون الإجراءات الجزائية، و خلق قوانين لمنع الفساد تتماشى مع ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، و اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003.
- ← دعوة حكومات دول إفريقيا الغربية لوضع أو تخصيص ميزانيات خاصة بسلطات مكافحة الفساد.
- ← دعم السلطات الوطنية لمكافحة الفساد بترقية المقاييس الاحتياطية لمكافحة الفساد و تنمية التواصل على المستوى الوطني، بتعزيز الروابط مع الفواعل القضائية.
- ← دعوة حكومات دول إفريقيا الغربية لإنشاء مبادرة مع هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة و المخدرات، لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الفساد في إفريقيا الغربية.

[1] La conférence régionale anti-corruption en Afrique de l'Ouest, Niger, le 26-27 Février 2015.
[2] Op.cit.

المبحث الثالث: المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد في إفريقيا (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالجزائر نموذجا)

قام المشرع الجزائري بسن قانون يهدف إلى محاربة ظاهرة الفساد وهو القانون رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 ، و الذي نص على إنشاء جهاز من نوع خاص هو الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته في بابه الثالث ابتداء من المادة (17) إلى المادة (24) مبرزا نظامها القانوني من حيث الهيكل و التسيير و الصلاحيات للإسهام في الحد من جرائم الفساد.

أولا: الطبيعة القانونية للهيئة:

بالرجوع إلى نص المادة (17) من قانون مكافحة الفساد نجدها تقضي بأن: " تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد".[1]

وقد حددت المادة (18) من نفس القانون الطبيعة القانونية لهذه الهيئة، على اعتبار أنها سلطة إدارية مستقلة، وتعد استقلالية الهيئة أمرا ضروريا حتى تتمكن من أداء مهامها و صلاحياتها على النحو المطلوب مما يحد من جرائم الفساد بوجه عام، و لأجل ذلك وضع المشرع الجزائري من خلال المادة (19) من قانون مكافحة الفساد مجموعة من الأحكام المختلفة التي تضمن استقلالية هذه الهيئة.

ثانيا: دور الهيئة في مكافحة الفساد

إن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته تمارس مجموعة من المهام و الصلاحيات تتميز في عمومها بأنها تدابير وقائية و التي تتمثل فيما يلي:[2]

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من ظاهرة الفساد بشكل يعكس الشفافية و المسؤولية في تسيير الأموال العمومية.
- جمع و مركزة و استغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد لاسيما البحث في الأطر التشريعية و التنظيمية و الإجرائية، عن التغيرات القانونية التي تسهل عملية إفلات المتورطين في هذه الجرائم ومن ثم تقيم هذه توصيات بإزالتها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته منشور في الجريدة الرسمية رقم 14 مؤرخة في 2006/03/08.
[2] المرجع نفسه، المادة (20).

- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، و التعاون مع الهيئات الأخرى المعنية بمكافحة أعمال الفساد، على الصعيدين الوطني و الدولي.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي و التنظيمي للوقاية من الفساد، و كذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية ز الخاصة، في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية المواطنين، وتحسيسهم بالآثار الناجمة عن الفساد.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، و النظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية و دراسة و استغلال المعلومات الواردة فيها، و السهر على حفظها مع مراعاة أحكام المادة (06) في فقرتيها (01) و (03) الخاصة بالتصريح عن الممتلكات.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة و التحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.
- ضمان تنسيق و متابعة النشاطات و الأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة، المدعمة بإحصائيات و تحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد و مكافحته، التي ترد إليها من القطاعات و المتدخلين المعنيين.
- الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، و تقييمها.

رابعا: تزويد الهيئة بالمعلومات و الوثائق

لقد نصت المادة (21) أنه يمكن للهيئة في إطار ممارسة مهامها المذكور أعلاه، أن تطلب من الإدارات والمؤسسات و الهيئات التابعة للقطاع العام أو الخاص، أو من كل شخص طبيعي أو معنوي، أية وثائق أو معلومات تراها مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.

و أن كل رفض متعمد و غير مبرر لتزويد الهيئة بالمعلومات أو الوثائق المطلوبة، يشكل جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة في مفهوم القانون.

ترفع الهيئة إلى رئاسة الجمهورية تقريرا سنويا يتضمن تقييما للنشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا النقائص المعاينة و التوصيات المقترحة عند الاقتضاء.[1]

[1] القانون 06-01 المادة (24).

خلاصة الفصل الثالث:

إن استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا، هي لا تخص إفريقيا لوحدها بل هي قضية المجتمع الدولي بأكمله، حيث مما تناولناه في هذا الفصل نستنتج أنه لمكافحة الفساد في إفريقيا يجب اتباع استراتيجية تأخذ من المجهودات الدولية، وهذا ما تطرقنا إليه من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 الذي تعد الأشمل في العالم، من حيث المواد و المبادئ و الأهداف، إضافة إلى المجهودات الدولية يجب تظافر الجهود القارية و تحت القارية الإقليمية منها و الوطنية، و هذا ما تناولناه من خلال تطرقنا إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد 2003، و بعض المجهودات القارية الأخرى، بالإضافة إلى تطرقنا للنموذج الجزائري وهو الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته كواحدة من المؤسسات الوطنية الإفريقية المعنية بمكافحة الفساد، و الملاحظ في هذا الفصل هو طغيان الجانب القانوني عليه، ذلك أن مكافحة الفساد تتطلب بالدرجة الأولى التشريعات القانونية الصارمة للتمكن من مكافحة الظاهرة و التقليل من انتشارها في إفريقيا.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا له في دراستنا لموضوع "مكافحة الفساد في إفريقيا"، تبين لنا أن الفساد ظاهرة عالمية، تمارس في جميع الدول و المجتمعات، وهو اعتماد مبدأ استغلال المصلحة العامة لخدمة المصلحة الخاصة، عن طريق الرشوة، استغلال المنصب العام، المحسوبية و المحاباة، والابتزاز...، و تتعد أسباب ممارسة الفساد بين السياسية كغياب دولة القانون، وضعف الأجهزة التنظيمية، غياب المساءلة و الشفافية، و أسباب اقتصادية كتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية في القطاعين العام و الخاص، ضعف الدخل القومي و الفردي، و أسباب اجتماعية نذكر منها ضعف الروابط الاجتماعية، وتدني المستويات القيمية، كل هذه الأسباب تفرز لنا أنواعا مختلفة من الفساد من بين أهم هذه الأنواع: الفساد السياسي، الفساد الاقتصادي، الفساد الاجتماعي.

إن ممارسة الفساد في إفريقيا له عدة أسباب يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات أساسية وهي: أسباب سياسية تتمثل في التجربة الاستعمارية التي عاشتها إفريقيا لفترة طويلة من الزمن، إضافة إلى طبيعة المجتمعات الإفريقية التي تتميز بطابعها العرقي و الاثني و القبلي، حيث أن معظم الأنظمة الإفريقية على الرغم من تبنيها للأنظمة الديمقراطية إلا أنها لازالت تحكم بنظام الحزب الواحد، وهذا إن لم نقل أنها أنظمة تسلطية.

أسباب اقتصادية تتمثل أساسا في وجود قاعدة موارد ضخمة مع سوء التسيير و الاستغلال، أيضا هناك عامل آخر وهو الشركات متعددة الجنسيات التي باتت تشكل تهديدا خفيا للقارة، وهناك أيضا أسباب اجتماعية تتمثل أساسا في طبيعة المجتمعات الإفريقية، أو التركيبة الاجتماعية حيث تتميز معظم الدول الافريقية بالنسيج الاجتماعي العرقي و الاثني، تختار هذه المجتمعات زعماء تكن لهم الولاء، وهكذا تبدأ ممارسة الفساد في المجتمعات و الأنظمة السياسية الإفريقية بهذه الطريقة.

تنتج ممارسة الفساد في إفريقيا آثارا على القارة بأكملها منها الآثار السياسية التي تتمثل في الفساد الرئاسي، و الفساد المؤسسي للأنظمة السياسية الإفريقية، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تتمثل في الفقر فرغم غنى القارة بالموارد الطبيعية تبقى أفقر قارة في العالم، إضافة إلى ضعف التنمية، وهذا ما يؤدي من زيادة و ارتفاع ديون القارة، مما يؤدي إلى تدخل قوى أجنبية لحل مشاكل القارة التي نجمت أساسا عن ممارسة الفساد، حيث تتدخل هذه القوى تحت مسمى المساعدات الانسانية لتمارس بدورها الفساد بطريقتها الخاصة.

إن الواقع المرير للفساد في إفريقيا، يتطلب تحرك الجهود الدولية، و القارية، و الوطنية من أجل مكافحة الفساد و منع ممارسته و الوقاية من أضراره.

ومن خلال دراستنا تبين أن هناك جهودا لمكافحة الفساد على المستويات الدولية تمثلت في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 و التي تعد الأشمل من حيث المبادئ و الأهداف و الخطط و الحلول المقترحة لمكافحة الفساد عبر العالم، أما عن الجهود القارية التي تخص الدول الإفريقية، نجد اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد 2003، إضافة إلى مجهودات المجموعات الإقليمية بالقارة والمؤسسات و الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.

بعد الدراسة التي أجريناها على مختلف استراتيجيات مكافحة الفساد في إفريقيا نخلص إلى مجموعة من التدابير التي وجدناها مشتركة في جميع الاتفاقيات و القوانين التي قمنا بدراستها و التي نسعى من خلالها لأن تكون حلولا لمعالجة مشكل ظاهرة الفساد في إفريقيا

- اتخاذ جميع التدابير و الاحتياطات الوقائية اللازمة من أجل الوقاية و الحد من انتشار ظاهرة الفساد.
- سن قوانين و تشريعات صارمة في مجال معاقبة ممارسي الفساد و تطبيقها بما يتماشى مع القانون الداخلي للدولة.
- نشر ثقافة مكافحة الفساد في المجتمعات الإفريقية و الحد من الممارسات المشبوهة بأنها ممارسات الفساد.
- تفعيل دور الإعلام في التوعية بمخاطر الفساد، و التحسيس بضرورة مكافحته للتقليل من أضراره على الدول الإفريقية.
- ترجمة الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد إلى برامج عمل على أرض الواقع.
- ضرورة التعاون الدولي و الإقليمي و تحت الإقليمي، للعمل من أجل إيجاد استراتيجيات مناسبة للتصدي للظاهرة و الحد من انتشارها.
- خلق مؤسسات وطنية وهيئات تعنى بمكافحة الفساد، وتخصيص لها ميزانية لذلك، مع تعيين أهل الخبرة و الكفاءة في المجال.
- العمل الجاد على إيجاد حلول حقيقية لمكافحة ظاهرة الفساد في إفريقيا، بدل الحديث المطول عن فضائح الفساد فيها.
- تفعيل آليات الحكم الراشد و النزاهة و الشفافية و المساءلة.

الملاحق

الملحق رقم (1): منهجية حساب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية

منظمة الشفافية الدولية
مؤشر مدركات الفساد للعام 2014

مذكرة مختصرة حول المنهجية

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

مؤشر مدركات الفساد للعام 2014
نبذة مختصرة حول المنهجية

يجمّع مؤشر مدركات الفساد البيانات من عدة مصادر توفر مدركات المشتغلين بالأعمال التجارية وخبراء الدول على مستوى الفساد في القطاع العام.

وفيما يلي الخطوات التي سيتم اتباعها لاحتساب مؤشر مدركات الفساد:

1. **تحديد مصادر البيانات:** يجب بالنسبة لكل مصدر بيانات يُستخدم في بناء مؤشر مدركات الفساد استيفاء المعايير الواردة فيما يلي ليكون مؤهلاً لأن يتم اعتباره مصدراً مقبولاً:
   - أن يقيس المصدر من حيث الكمّ مدركات الفساد في القطاع العام
   - أن يكون قائماً على منهجية موثوقة وسليمة، يتم من خلالها تحديد مجموع النقاط والمراتب التي تحرزها البلدان على نفس المقياس
   - أن يتم تنفيذ ذلك من قبل مؤسسة ذات مصداقية وأن يكون من المتوقع تكرار ذلك على نحو منتظم
   - أن يسمح بوجود ما يكفي من التفاوت في مجموع النقاط التي يتم إحرازها بما يتيح عملية التمييز بين البلدان

ويتم احتساب مؤشر مدركات الفساد للعام 2014 باستخدام 12 مصدراً مختلفاً للبيانات من 11 مؤسسة مستقلة تعمل على تسجيل مدركات الفساد خلال فترة العامين الماضيين. ويتم إدراج وصف مفصل لهذه المصادر في وثيقة وصف المصادر المرفقة.

2. **توحيد مصارد البيانات** على مقياس للدرجات يتراوح بين 0-100، حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك. ويتم إجراء ذلك عن طريق طرح متوسط مجموعة البيانات وقسمة الناتج على الانحراف المعياري والنتائج في مجموع نقاط z، والتي يجري العمل على تعديلها لاحقاً للحصول على متوسط 45 تقريباً، وعلى الانحراف المعياري 20 تقريباً، بحيث تكون مجموعة البيانات متناسبة مع مقياس مؤشر مدركات الفساد الذي تتراوح عليه الدرجات ما بين 0-100. المتوسط والانحراف المعياري مأخوذان من درجات 2012، بحيث يمكن مقارنة الدرجات المقاسة مرة أخرى بدرجات العام الأول.

3. **احتساب المعدل:** لكي يتم إدراج بلد أو مقاطعة ما على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر كحد أدى لتقييم ذلك البلد. ومن ثم، فإنه يتم احتساب مجموع النقاط الذي يحرزه بلد ما على مؤشر مدركات الفساد بكونه متوسط جميع النقاط التي جرى توحيدها والتي تكون متاحة بالنسبة إلى ذلك البلد. ومن ثم يتم تقريب مجموع النقاط إلى أعداد صحيحة وغير كسرية.

4. **الإبلاغ عن درجة من عدم اليقين:** يكون مؤشر مدركات الفساد مصحوباً بخطأ معياري ودرجة من عدم اليقين ترتبط بمجموع النقاط التي يتم إحرازها على المؤشر، حيث يتم من خلال ذلك تسجيل التفاوت في مجموع النقاط لمصادر البيانات المتاحة لذلك البلد / المقاطعة.

المصدر: منظمة الشفافية العالمية www.transparencyinternational.org

الملحق رقم (02) : خريطة مؤشرات مدركات الفساد 2014 لمنظمة الشفافية العالمية

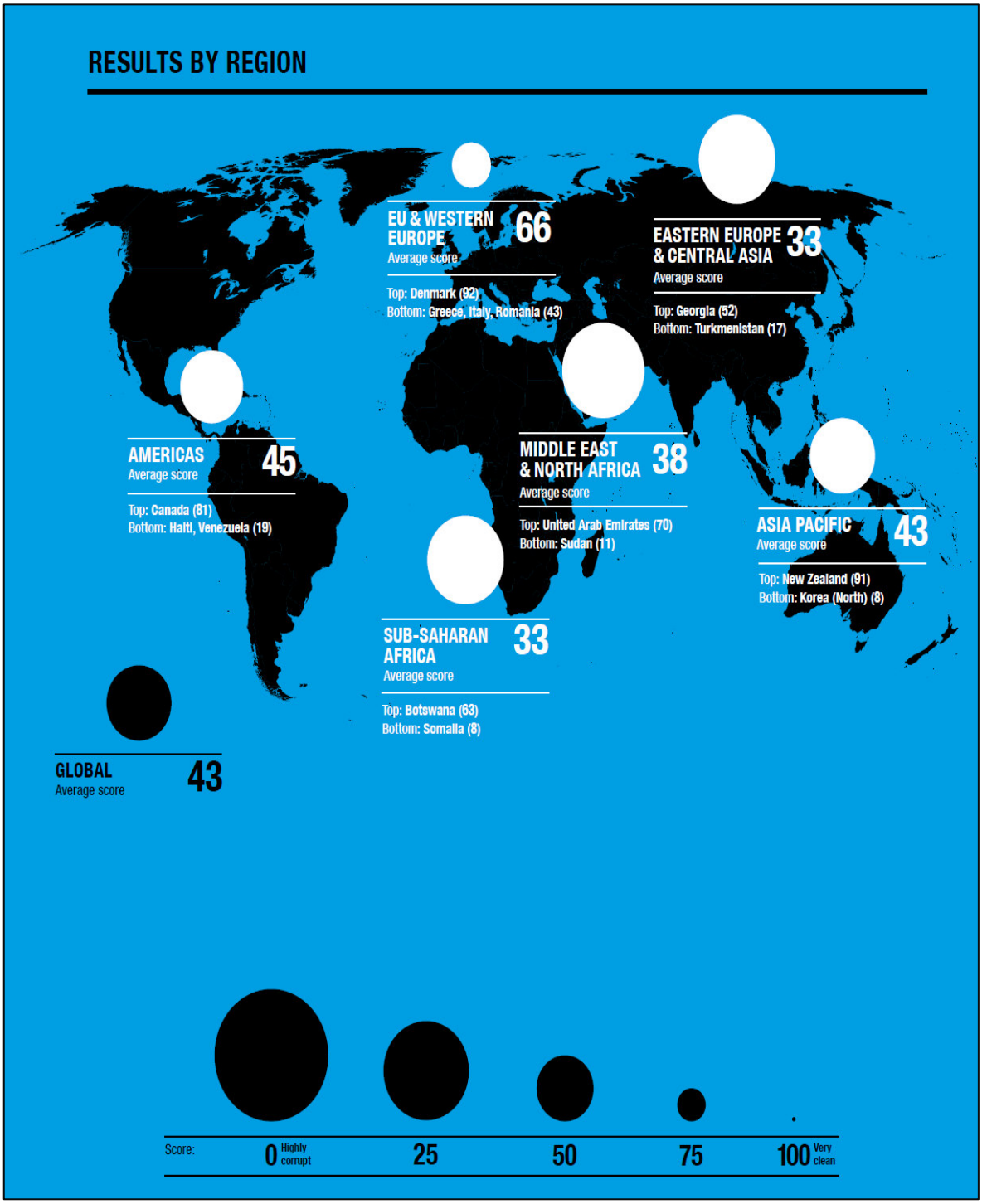

المصدر: منظمة الشفافية العالمية www.transparencyinternational.org

الملحق رقم (03) خريطة مؤشرات الفساد في إفريقيا 2014 لمنظمة الشفافية العالمية

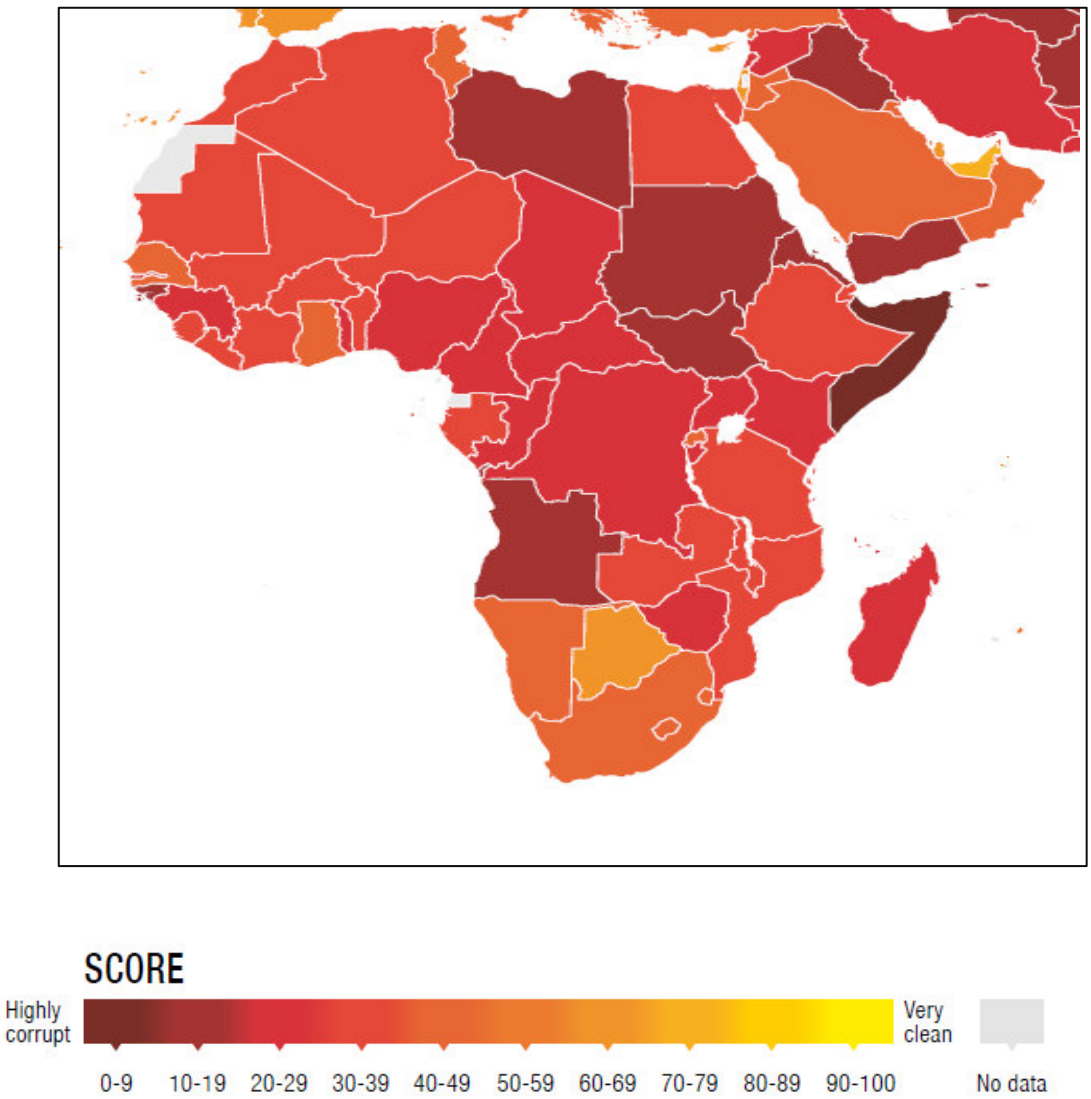

المصدر: منظمة الشفافية العالمية www.transparencyinternational.org

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية

1) القرآن الكريم.

أ- الكتب

2) أبو سويلم أحمد (محمود نهاد) ، **مكافحة الفساد**، الأردن، دار الفكر، ط1، 2010.

3) أكرمان (سوزان روز) ، **الفساد و الحكم: الأسباب و العواقب و الإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي، عمان، دار الأهلية، ط1، 2003.

4) التنير (سمير) ، **الفقر و الفساد في العالم العربي**، بيروت، ط1، 2009.

5) الدسوقي (وليد إبراهيم) ، **مكافحة الفساد في ضوء القانون و الاتفاقيات الاقليمية و الدولية**، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، 2010.

6) السيسي (صلاح الدين حسن) ، **جرائم الفساد** ، في موسوعة جرائم الفساد، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012.

7) الشطي (إسماعيل) و آخرون، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2006.

8) الشمري (هاشم) ، الفتلي (إيثار)، **الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية**، عمان، دار البازوري، ط1، 2011.

9) هنتغتون (صامويل) ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلول، بيروت، دار الساقي، 1993.

10) حسن (حمدي عبد الرحمان) ، **الفساد السياسي في إفريقيا**، مصر، دار القارئ العربي، ط 1، 1993.

11) طالب (علاء فرحان) ، العامري (علي الحسين حميدي) ، **استراتيجية محاربة الفساد الاداري والمالي**، عمان، دار الأيام، 2004.

12) مبروك (نزيه عبد المقصود محمد) ، **الفساد الاقتصادي: أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013.

13) مطر (عصام عبد الفتاح) ، **الفساد الإداري- ماهيته، أسبابه، مظاهره، الوثائق العالمية و الوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في مواجهة الفساد-**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2011.

14) نابليوني (لوريتا)، **الاقتصاد العالمي الخفي**، ترجمة: لبنى حامد عامر، لبنان ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2010.

15) شلبي (أحمد) ، **الفساد السياسي** ، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، ط1، 2012.

ب- المقالات

1) الجابري (عبد الله بن حسن) ، **الفساد الاقتصادي: أنواعه و أسبابه و آثاره و علاجه**، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، قسم الاقتصاد السياسي، طبعة تمهيدية.

2) الحافظ (النويني)، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 422 أفريل 2014.

3) بلعوج (بلعيد)، **الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 3، 2004.

4) وارث (محمد) ، **الفساد و أثره على الفقر**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 8، جانفي 2013.

5) حسن (حمدي عبد الرحمان) ، **الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا: الأسباب و الأنماط وآفاق المستقبل**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، أكتوبر 2004.

6) معوض (جلال عبد الله) ، **الفساد السياسي في الدول النامية**، مجلة دراسات عربية، العدد 4، 1987.

7) مركز أنقرة، **وضع المديونية الخارجية للبلدان الإفريقية و بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية،2003.

8) مشري (عبد الحليم) ، فرحاتي (عمر) ، **الفساد الإداري مدخل مفاهيمي**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد5.

9) عكة (عبد الغني) ، **تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية و سبل مكافحته**، مجلة حوليات جامعة الجزائر (يوسف بن خدة)، الجزء2، العدد 19، ديسمبر 2010.

ج- الملتقيات:

1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **ملتقى الأطر القانونية و الثقافة التنظيمية لمكافحة الفساد**، تركيا، جوان 2012.

2) العمور (محمد السعيد)، **مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول مجموعة CEDEAO الاسلامية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.

3) بن تركي (عز الدين)، شرفي (منصف) ، الفساد الإداري: **أسبابه و آثاره وطرق مكافحته مع إشارة إلى تجارب بعض الدول**، في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 2012/05/07.

د- الاتفاقيات

1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

2) اتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد 2003.

هـ- المواثيق الرسمية و القوانين:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته منشور في الجريدة الرسمية رقم 14 مؤرخة في 2006/03/08.

2) القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

و- المعاجم:

1) الصالح صالح العلي ، الأحمد أمينة الشيخ سليمان ، **المعجم الصافي في اللغة العربية**، بيروت، د.د.ن.

ز- مقالات من شبكة الأنترنت:

1) القاضي منصور بن علي ، **دراسة حول الفساد السياسي وكيفية معالجته**، مجلة التغيير الالكترونية www.al-tagheer.com/art31022.htm.

2) جليدان سعود بن هاشم ، **آثار الفساد** www.aleq.com/2014/06/29/articl_8632315.html.

3) عربية زياد ، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد** www.alwahdawi.net/news_detailsphp?sid=4570/09/10/2008

ج- التقارير

1) البنك الدولي، التقرير السنوي 2013.

2) مفوضية الاتحاد الافريقي، تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في إفريقيا، 24 مارس 2013.

ثانيا: باللغات الأجنبية

أ- الكتب

باللغة الفرنسية:

1) Sahr John Kpundeh, **Gouvernance et économie en Afrique : La corruption en Afrique**, Centre Africain de formation et de recherche administrative pour le développement, Maroc, 2001.
2) Bruce M. Bailey, **La lutte contre la corruption : questions et stratégies**, l'Agence Canadienne de Développement International, 2011.

باللغة الانجليزية:

1) Inge Amundsen , **Political Corruption An Introduction To The Issues**, Norway, Chr Michelsen institute, 1999.
2) International Council On Human Rights and Transparency International, **Corruption and Human Rights: Making The Connection**, Switzerland, 2009.
3) Léonce Ndikumana, **Corruption and pro-poor growth outcomes evidence and lessons for African countries**, Addis Ababa, Political Economy Research Institute, 2006.

ب- المقالات من المجلات:

باللغة الفرنسية:

1) Peter Vakunta, **Le problème de l'Afrique**, CODESRIA Bulletin, N :03 et 04, 2006.
2) Yves Mény, **Corruption politique et démocratie**, Confluences, n°15, été 1995.

باللغة الانجليزية:

1) Jemmy Balboa and Eslinda M Medalla, **Anti-corruption and Governance: The Philippine Experience**, APEC, Study Center Consortium Conference, Viet Nam, 2006.
2) Kwabena Gyimah- Brempong, **Corruption: Economic growth and income inequality in Africa**, Economics Of Governance, N: 03, 2002.
3) Oluwaseun Bamidele, **Corruption conflict and sustainable development in African states**, The African Symposium, Volume 13, N: 01, June 2013.
4) Reagan R Damas, Moment of truth : **Development in Sub-Saharan Africa and critical alterations needed in application of the foreign corrupt practices act and other anti-corruption initiatives**, American University International Law Review, Volume 26/ Issue 2, 2011.

ج- الملتقيات و المؤتمرات

باللغة الفرنسية

1) La conférence régionale anti-corruption en Afrique de l'Ouest, Niger, le 26-27 Février 2015.

باللغة الانجليزية

1) Plo Lumum Ba, **The war against corruption as a poverty agenda in Africa during the 2nd African governance** , Leadership and management convention, Kenya Institute of Management 2-6/8/2011.

د-التقارير و البرامج:

1) Africa progress panel report 2014.
2) Le programme régional pour l'Afrique en matière de lutte contre la corruption 2011-2016.

هـ- مواقع رسمية من الأنترنيت

1) منظمة الشفافية العالمية

www.transparencyinternational.org

فهرس الجداول و الأشكال

1/ الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشر مدركات الفساد لعام 2014	41
02	مؤشر الفساد للدول الإفريقية 2014	47
03	إفريقيا و ارتباطات الإقراض من البنك الدولي ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2011، 2012، 2013	60

2/ الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الفساد السياسي	24
02	تطور مناهج الفكر الإداري لدراسة الفساد السياسي	26
03	أنواع الفساد	35

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

الملخص.....1

مقدمـــة..... 5

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الفساد..... 11

المبحث الأول: مفهوم الفساد..... 12

المبحث الثاني: أنواع الفساد..... 20

المبحث الثالث: مؤشرات الفساد و آثاره.....36

الفصل الثاني: واقع الفساد في إفريقيا..... 45

المبحث الأول: مؤشرات الفساد في إفريقيا..... 46

المبحث الثاني: أسباب الفساد في إفريقيا..... 49

المبحث الثالث: آثار الفساد في إفريقيا..... 56

الفصل الثالث: استراتيجية مكافحة الفساد في إفريقيا.....64

المبحث الأول: المجهودات الدولية لمكافحة الفساد..... 66

المبحث الثاني: المجهودات الإفريقية القارية و تحت القارية..... 77

المبحث الثالث: المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد في إفريقيا (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالجزائر نموذجا)..... 85

الخاتمة..... 88

الملاحق..... 91

قائمة المراجع..... 94

فهرس الجداول و الأشكال 100

فهرس المحتويات 101